

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في ٩ / ٣ / ١٩٨٨

١٩٨٨/ ٢/١٠

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي



عمان : الخميس ٢٨ رجب سنة ١٤٠٨ هـ . الموافق ١٧ آذار سنة ١٩٨٨ م . العدد ٣٥٤٠

الفهرس

صفحة

٥١٠	مجلس الامنة
٥١١	قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ قانون المخدرات والمؤثرات العقلية
٥٢٨	قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ قانون البريد والتلغراف البريدي
٥٣٠	قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد
٥٣٢	قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الاكثار
٥٣٣	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٥٣٤	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر
٥٣٦	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر
٥٣٧	قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني
٥٣٨	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٥٣٩	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ قانون سلطة المياه
٥٥٨	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٥٥٩	قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ قانون تطوير وادي الاردن
٥٩٠	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ قانون السياحة
٦٠٤	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٦٠٥	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ قانون الاكثار
٦٢٠	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التعليم العالي
٦٢٢	قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي
٦٢٦	تعليمات امتحان الدبلوم لكتليات المجتمع - اضافة وتعديل

مديرية المطابع العسكرية

كل من اشغى

نخ الحبيب للنفط ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة ٧٨ من الدستور

نصدر اراءنا بها هو آت : —

تنقض الدورة العادية لمجلس الامة اعتبارا من تاريخ ١١/٢/١٩٨٨ .

١٩٨٨/٢/١٠

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

وزير الداخلية
رجائي الدجاني

نخ الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر بان يصدره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٨

قانون المخدرات والمؤثرات العقلية

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨) ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

المادة المخدرة	المادة المخدرة
المؤثرات العقلية	المؤثرات العقلية
النقل	النقل
الانتاج	الانتاج
الصناعة	الصناعة
وزارة الصحة	وزارة الصحة
وزير الصحة	وزير الصحة
كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجداول ذات الارقام ١ و ٢ و ٤ الملحق بهذا القانون .	كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجداول ذات الارقام ١ و ٢ و ٤ الملحق بهذا القانون .
كل مزيج سائل او جامد يحتوي على مخدر وفقا لما هو منصوص عليه في الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون .	كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجداول ذات الارقام ١ و ٢ و ٤ الملحق بهذا القانون .
نقل المواد المخدرة او المؤثرات العقلية من مكان الى آخر داخل المملكة او غيرها « الترانزيت » .	نقل المواد المخدرة او المؤثرات العقلية من مكان الى آخر داخل المملكة او غيرها « الترانزيت » .
فصل المادة المخدرة او المؤثرات العقلية عن اصلها النباتي	فصل المادة المخدرة او المؤثرات العقلية عن اصلها النباتي
اي عملية يتم الحصول بواسطتها على اي مادة مخدرة او مؤثرات عقلية بغير طريقة الانتاج بها في ذلك عمليات التنقية والاستخراج وتحويل المادة المخدرة الى مادة مخدرة اخرى والمؤثرات العقلية الى مؤثرات عقلية اخرى ، وصنع مستحضرات غير التي يتم تركيبها من قبل الصيدليات بناء على وصفة طبية .	اي عملية يتم الحصول بواسطتها على اي مادة مخدرة او مؤثرات عقلية بغير طريقة الانتاج بها في ذلك عمليات التنقية والاستخراج وتحويل المادة المخدرة الى مادة مخدرة اخرى والمؤثرات العقلية الى مؤثرات عقلية اخرى ، وصنع مستحضرات غير التي يتم تركيبها من قبل الصيدليات بناء على وصفة طبية .

المادة ٣ — ١ — يحظر استيراد اي مادة من المواد المخدرة او المؤثرات العقلية او تصديرها او ادخالها الى المملكة او نقلها او الاتجار بها او انتاجها او صنعها او تملكها او حيازتها او احرارها او بيعها او شراؤها او تسليمها او تسلمها او صرفها او وصفها طبيا او التبادل بها او التنازل عنها باي صفة كانت او التوسط في اي عملية من تلك العمليات الا اذا كانت للاغراض الطبية او العلمية بمقتضى ترخيص خطي من الوزير وفي الاحوال والشروط المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها .

٢ — يحظر استيراد اي مستحضر او تصديره او صرفه طبيا او صنعها او التداول او التعامل به الا للاغراض الطبية او العلمية وفي الاحوال والشروط المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها .

هكذا من الأشهر

المادة ٤ - لا يجوز صنع مستحضر طبي يدخل في تركيبه أي مادة مخدرة أو مؤثرات عقلية في أي مصنع للأدوية إلا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ من هذا القانون ولا يجوز لهذه المصانع استعمال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية التي في حيازتها إلا في صنع المستحضرات الطبية .

المادة ٥ - للوزير الترخيص للمصانع العلمية وللمراكز البحث العلمي المعترف بها بحيازة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية لاستعمالها في أغراضها العلمية بالشروط التي يضعها .

المادة ٦ - ١ - يحظر استيراد أو تصدير النباتات أو بذور النباتات التي ينتج عنها أي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية في جميع أطوار نمو تلك النباتات أو الحالة التي تكون عليها ، كما يحظر التعامل أو التداول بها بأي صورة من الصور بما في ذلك نقلها وحيازتها وشرائها وبيعها ونقلها وتسليمها وتسليمها والتنازل عنها وأجراء التبادل بها أو التوسط في أي عملية من هذه العمليات وذلك مهما كانت الغاية من ذلك التعامل أو التداول .

ب - لغايات هذا القانون تشمل عبارة « النباتات وبذور النباتات التي ينتج عنها أي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية » النباتات المدرجة في أي من الجداول الملحق بهذا القانون وأي نباتات أو بذور نباتات أخرى يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اضافتها إليها .

المادة ٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو زرع نباتات من النباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو مؤثرات عقلية ولم يكن الإقدام على أي فعل من هذه الأعمال بقصد الاتجار بها أو لتعاطيها وفي غير الحالات والأحوال المرخص بها قانونياً .

المادة ٨ - ١ - يعاقب بالاشغال الشاقة لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار كل من أقدم على أي فعل من الأعمال التالية بقصد الاتجار :-

- ١ - انتج أو صنع أي مادة مخدرة أو مؤثرات عقلية أو استوردها أو صدرها أو قام بنقلها وذلك في غير الأحوال المرخص بها بمقتضى التشريعات المعمول بها .
- ٢ - اشترى أو باع أي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو نباتات من النباتات المنتجة لمثل تلك المواد أو المؤثرات أو حاز أو أحرز مثل تلك المواد والمؤثرات والنباتات أو تعامل أو تداول بها بأي صورة من الصور بما في ذلك تسليمها أو تسليمها أو توسط في أي عملية من هذه العمليات في غير الحالات المسموح بها بمقتضى التشريعات المعمول بها .
- ٣ - زرع أي نبات من النباتات التي ينتج عنها أي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو استورد أو صدر مثل تلك النباتات أو تعامل أو تداول بها بأي صورة من الصور بما في ذلك حيازتها أو أحرزها أو شرأها أو بيعها أو تسليمها أو تسليمها أو نقلها وذلك في أي طور من أطوار نموها أو الحالة التي تكون عليها .

ب - تكون العقوبة الإعدام إذا ارتكب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في أي حالة من الحالات التالية :

- ١ - في حالة التكرار وللحكمة أن تعتمد في إثبات التكرار أي حكم صادر بأدانة الجاني في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بما في ذلك الأحكام القضائية الأجنبية .
- ٢ - إذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين أو العاملين المنوط بهم مكافحة الجرائم المتعلقة بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو القيام بأعمال الرقابة والاضراب على التعامل أو التداول بها أو حيازتها أو أي من الأعمال المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٣ - إذا ارتكب الجاني أي جريمة من تلك الجرائم بالاشتراك مع قاصر أو استخدم قاصراً في ارتكابها .

المادة ٩ - ١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة عشر ألف دينار كل من أقدم بمقابل على أي فعل من الأعمال التالية : أقدم على أي شخص أيا من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تسليمها أو تسليمها أو تسليمها وذلك في غير الحالات المرخص بها بمقتضى التشريعات المعمول بها .

٢ - رخص له بحيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية لاستعمالها في غرض أو أغراض معينة وتصرف بذلك المواد والمؤثرات بأي صفة في غير تلك الأغراض .

٣ - أعد مكاناً أو إدارة لتعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو للتداول بها فيه أو هيا مثل ذلك المكان .

ب - إذا ارتكبت أي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بغير مقابل فيعاقب بمرتبها بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل من ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار .

ج - تكون العقوبة الإعدام أو الوضع بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن عشر آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار إذا ارتكبت أي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في أي من الحالات التالية :

- ١ - في حالة التكرار ، وللحكمة أن تعتمد في إثبات التكرار أي حكم صادر بأدانة الجاني ، بما في ذلك الأحكام القضائية الأجنبية .
- ٢ - إذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين أو العاملين المنوط بهم مكافحة الجرائم المتعلقة بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو القيام بأعمال الرقابة والاضراب على التعامل والتداول بها أو حيازتها أو أي من الأعمال المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٣ - إذا ارتكب الجاني أي جريمة من تلك الجرائم بالاشتراك مع قاصر أو استخدم قاصراً في ارتكابها ، أو كان الشخص الذي قدمت إليه المادة المخدرة أو المؤثر العقلية قاصراً .

المادة ١٠ - ١ - يعاقب بالإعدام كل من أقدم على ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٩ و ٨ من هذا القانون في أي حالة من الحالات التالية :

- ١ - إذا اشترك في ارتكابها مع إحدى المصالحات الدولية المتعاطلة بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية والتداول بها سواء بتزويدها أو بأي طريقة أو صورة أخرى ، أو كان شريكاً مع تلك المصالحات عند ارتكاب الجريمة أو كان يمسك الحسابات أو يتعاون معها في ذلك الوقت ، أو كانت الجريمة التي ارتكبها جزءاً من أعمال تلك المصالحات أو من عملية دولية لتزويد المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو التعامل بها .

ب - إذا كانت الجريمة التي ارتكبها مقترنة بجريمة دولية أخرى بما في ذلك تهريب الأسلحة والأموال وتزويدها ، أو كانت الجريمة جزءاً من أعمال عصابة دولية تقوم بارتكاب الجرائم الدولية التي يكون مجال أعمالها كلها أو أي منها في أكثر من دولة واحدة ، أو يشترك في ارتكابها مجرمون من أكثر من دولة واحدة .

المادة ١١ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار كل طبيب قدم إلى أي شخص وصلة طبية بمواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو قدمها له بعينه مباشرة وذلك لغرض العلاج الطبي وهو عالم بذلك .

المادة ١٢ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكتلة العقوبتين كل من صنع أو أنتج أياً من المستحضرات أو استوردها أو صدرها أو تعامل بها في غير الحالات المسموح بها بمقتضى التشريعات المعمول بها وبطريقة مغايرة لها .

المادة ١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكتلة العقوبتين كل من صرف أو قدم أو وصف أي من المستحضرات في غير الحالات المسموح بها بمقتضى التشريعات المعمول بها .

المادة ١٤ - ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار كل من استورد أو اشترى أو أنتج أو صنع أو حاز أي مادة من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بقصد تعاطيها ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من زرع أو اشترى أياً من النباتات التي ينتج عنها أي مادة من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية ليستخرج منها مثل تلك المادة أو المؤثرات لتعاطيها .

كل من أشعل

ب - للحكمة عند النظر في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أن تتخذ بحق الجاني أيًا من الإجراءات التالية بدلا من الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في تلك الفقرة وذلك وفقا لما تراه ملائما لحالته :

١ - أن تقرر بوضعه في إحدى المصحات المتخصصة بمعالجة المدمنين على تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لمدة التي تقررها اللجنة المختصة لفحص الموضوعين في المصح ومن المعالجة .

٢ - أن تقرر معالجته في إحدى العيادات المتخصصة في المعالجة النفسية والاجتماعية للمدمنين على تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والتفرد عليها وفقا للبرنامج الذي يقرره الطبيب النفسي أو الاختصاصي الاجتماعي في العيادة .

ج - تتم معالجة المدمنين على تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية المبينة في هذه المادة ونفسا للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في النظام الصادر بمقتضى هذا القانون لهذه الغاية على أن ينص في النظام على مراعاة السرية التامة في هوية الأشخاص الذين تتم معالجتهم وفي أي معلومات أو وثائق تتعلق بهم وذلك تحت طائلة معاقبة من يفشي تلك المعلومات بالحسب لمدة لا تزيد على سنة واحدة وبغرامة لا تزيد على ٥٠٠ دينار .

د - لا تقام دعوى الحق العام على المدمن على تعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إذا تقدم من تلقاء نفسه طلبا بمعالجته أو طلب ذلك قبل تقديمه للمحاكمة .

المادة ١٥ - أ - يحكم بمصادرة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والنباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية وبذورها والأدوات والأجهزة والآلات والأوعية المستعملة ووسائل النقل المستخدمة في ارتكاب الجريمة وذلك دون إخلال بحقوق الغير حسني النية .

ب - للنيابة العامة أن تحقق في المصادر الحقيقية للأموال العائدة للأشخاص مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون للتأكد مما إذا كان مصدر هذه الأموال يعود لأحد الأعمال المحظورة بموجبها وللحكمة أن تقرر التنازل عنها ومصادرتها .

المادة ١٦ - أ - تملك المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والنباتات المنتجة لها وبذورها المحكوم بمصادرتها من قبل لجنة تؤول بقرار من وزير العدل بناء على تنسيق النائب العام ولحكمة الدرجة الأولى خلال رؤيتها مثل هذه القضايا بناء على طلب المدعي العام أن تقرر إتلاف تلك المصادرات على أن تحفظ بعينه مناسبة من كل منها لديها إلى أن يصدر القرار النهائي في القضية موضوع الدعوى .

ب - للنائب العام أن يأذن بتسليم المواد المقرر إتلافها أو أي جزء منها إلى أي جهة حكومية للانتفاع بها في الأغراض العلمية والصناعية والطبية .

ج - تملك بقرار من الوزير المواد المخدرة والمؤثرات العقلية التي يثبت الفحص المخبري عدم صلاحيتها أو ينتهي التاريخ المحدد لاستعمالها على أن يتضمن القرار الإجراءات التي تتبع في عملية الإتلاف والجهة التي تتولى ذلك .

المادة ١٧ - أ - لأي شخص من الأشخاص السلطة القضائية والأمنية والجزائية بالتطبيق مع إدارة مكافحة المخدرات أن يدخل إلى أي أرض أو مكان فيه مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو نباتات محظورة زراعتها بمقتضى هذا القانون للتخلف عليها أو لقطعها أو جمعها وإيداعها لدى الإدارة الرسمية المختصة بمكافحة المخدرات للاحتفاظ بها على قبة المحكمة .

المادة ١٨ - يحكم بإغلاق أي محل مخصص للتداول بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية لأغراض طبية أو علمية أو أي محل رخصت لمالية أخرى بصورة نهائية إذا ارتكبت فيه إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦ و ١٧ من هذا القانون .

المادة ١٩ - أ - لا تقام دعوى الحق العام على المدمن على تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لأغراض طبية أو علمية أن يمسك دفاتر أصولية يحدد الوزير نموذج كل منها والبيانات الواجب إدراجها فيها .

ب - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألفي دينار كل من لا يمسك أيا من الدفاتر المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أو أخفاه أو لم يقدم بغيره أي بيان فيها من البيانات التي حددها الوزير .

المادة ٢٠ - أ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألفي دينار كل من رخص له بحيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية واحتفظ بكميات تزيد على الكميات الناتجة عن تصدير عمليات الوزن أو نقل عنها شريطة أن لا يزيد الفرق زيادة أو نقصا في الوزن على النسب التالية :

١ - ١٠ ٪ في الكميات التي لا يزيد وزنها على غرام واحد .

٢ - ٥ ٪ في الكميات التي يزيد وزنها على غرام ولا تتجاوز ٢٥ غراما شريطة أن لا يزيد مقدار المسحوق به على ٥٠ سنتغراما .

٣ - ٢ ٪ في الكميات التي يزيد وزنها على ٢٥ غراما .

٤ - ٥ ٪ في المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية السائلة أيا كان مقدارها .

ب - إذا كثر المخالف أي عمل من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بالحسب مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار .

المادة ٢١ - أ - مع مراعاة أحكام الفترتين ب، ج من هذه المادة يعاقب بالحسب مدة لا تقل عن سنة واحدة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار كل من قاوم بالقوة أو بأي صورة من صور العنف أي موظف من الموظفين العمليين القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون والانظمة والقرارات والأحكام الصادرة بموجبها .

ب - تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في أي حالة من الحالات التالية :

١ - إذا أدت الجريمة إلى إصابة الموظف بعامة دائمة أو تشويه جسيم لا يرجى أو يحتل زواله .

٢ - إذا كان الجاني يحمل سلاحا عند ارتكابه الجريمة .

٣ - إذا كان الجاني من رجال السلطة أو موظف بهم المحافظة على الأمن أو تنفيذ القوانين والانظمة المعمول بها والقرارات والأحكام الصادرة بمقتضاها .

ج - يعاقب الجاني بالإعدام إذا أدت الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى موت أي من الموظفين العاملين .

المادة ٢٢ - يعاقب بالحسب مدة لا تقل عن سنتين كل من حصل على ترخيص لنقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بطريق «التراخيص» ثم غير وجهتها أو بدل وسيلة النقل التي كانت محلة فيها دون الحصول على ترخيص مسبق بذلك التغيير أو التبديل من الجهات الرسمية المختصة .

المادة ٢٣ - يعاقب من العقوبة المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١١ من هذا القانون كل من يادر من الجناة إلى إبلاغ أي من السلطات الأمنية أو الجزائية أو النيابة العامة من الجريمة المرتكبة قبل عليها وإذا تم الإبلاغ بعد علم السلطات المعنية بالجريمة يشترط للأمناء من العقوبة أن يؤدي الإبلاغ إلى ضبط أي من الجناة أو الكشف عن الأشخاص الذين اشتركوا في الجريمة أو من لهم علاقة بمسابقات محلية أو دولية تمارس أعمالا مخالفة للقوانين والانظمة .

المادة ٢٤ - يعاقب الشريك في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بأي صورة من صور الاشتراك بها في ذلك التدخل في الجريمة أو التحريض عليها أو المساعدة على ارتكابها بعقوبة الفاعل الأصلي سواء ارتكبت الجريمة داخل المملكة أو خارجها وذلك وفقا للأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون العقوبات المعمول به .

المادة ٢٥ - تعتبر الغرامات المحكوم بها بمقتضى أحكام هذا القانون والأموال المصادرة بموجبها تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمعانة وتحصل وفقا لقانون تحصيل الأموال الأميرية .

هذا من الأعمال

كل من الشاغل

المادة ٢٦ - للصياغة الموظفين الذين يتوسطهم الوزير دخول أي محل مخصص له بالتداول أو التعامل بالسود المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تصنيفها أو بيعها أو استخدامها أو باستعمالها لأي غرض من الأغراض وذلك للتحقق من قيام صاحب المحل أو مديره المسؤول بتنفيذ أحكام هذا القانون ويعتبر الصيدلي المموض بذلك من رجال الضابطه العدليه وتنطبق عليه في ذلك أحكام قانون مزاولة مهنة تصيدلة المعمول به ويمارس الصلاحيات المنصوص عليها فيه بهذا الخصوص .

المادة ٢٧ - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تختص المحكمة التي تنظر في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون باصدار القرار والحكم في جميع الامور المتعلقة بهذه الجرائم بما في ذلك العقوبات التبعية والالزامات المدنية ولا يجوز لأي جهة قضائية أو ادارية أخرى بما في ذلك المحاكم والسلطات الجبركية اتخاذ أي إجراء أو إصدار أي قرار في القضية مهما كانت ماهيتها .

المادة ٢٨ - تطبق أحكام قانون العقوبات المعمول به على أي حالة من الحالات غير المنصوص عليها في هذا القانون المادة ٢٩ - تعتبر جميع الرخص المعمول بها والمتعلقة بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية ملغاة بعد ٩٠ تسعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون إلا اذا انقضت مدة الرخصة قبل ذلك ، وعلى ذوي العلاقة بذلك الرخص ان يقوموا خلال هذه المدة بتوقيع اوضاعهم مع أحكام هذا القانون .

المادة ٣٠ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تعديل الجداول المتعلقة بهذا القانون بحذف أي مادة منه أو اضافة أي مادة أخرى اليه أو تعديل النسب أو المواصفات والشروط الخاصة والمتعلقة بأي منها المادة ٣١ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بإدارة المسحات الخاصة بمدمني المخدرات وتنظيمها وتوفير العلاج النفسي والاجتماعي لهم وانشاء العيادات النفسية والاجتماعية لهذه الغاية وإدارتها .

المادة ٣٢ - يلغى قانون العقاقير الخطرة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ والتعديلات التي طرأت عليه على ان يستمر العمل بالانظمة الصادرة بموجبها الى ان تعدل أو يستبدل غيرها بها .

المادة ٣٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٨/٢/٥

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	نوفان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير شؤون الأرض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان حودين	مروان الحمود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
د. هاني الخصاونة	د. هشام الخطيب	د. حنا فوده	د. الشيخ عبدالمعز الخطيب
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المعنسل	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزة	رياض التشمكة	المهندس احمد دحقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايدة	يوسف جمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتعاون	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونة	عبدي الطباع	زهير المجولوني	د. محمد الصوري

جدول رقم ١ -

١ - نينيل	٢ - نينيل	٣ - نينيل	٤ - نينيل	٥ - نينيل	٦ - نينيل	٧ - نينيل	٨ - نينيل	٩ - نينيل	١٠ - نينيل	١١ - نينيل	١٢ - نينيل	١٣ - نينيل	١٤ - نينيل	١٥ - نينيل	١٦ - نينيل	١٧ - نينيل	١٨ - نينيل	١٩ - نينيل	٢٠ - نينيل	٢١ - نينيل	٢٢ - نينيل	٢٣ - نينيل	٢٤ - نينيل	٢٥ - نينيل	٢٦ - نينيل	٢٧ - نينيل	٢٨ - نينيل	٢٩ - نينيل	٣٠ - نينيل	٣١ - نينيل	٣٢ - نينيل	٣٣ - نينيل	٣٤ - نينيل	٣٥ - نينيل	٣٦ - نينيل	٣٧ - نينيل	٣٨ - نينيل	٣٩ - نينيل	٤٠ - نينيل	٤١ - نينيل	٤٢ - نينيل	٤٣ - نينيل	٤٤ - نينيل	٤٥ - نينيل	٤٦ - نينيل	٤٧ - نينيل	٤٨ - نينيل	٤٩ - نينيل	٥٠ - نينيل	٥١ - نينيل	٥٢ - نينيل	٥٣ - نينيل	٥٤ - نينيل	٥٥ - نينيل	٥٦ - نينيل	٥٧ - نينيل	٥٨ - نينيل	٥٩ - نينيل	٦٠ - نينيل	٦١ - نينيل	٦٢ - نينيل	٦٣ - نينيل	٦٤ - نينيل	٦٥ - نينيل	٦٦ - نينيل	٦٧ - نينيل	٦٨ - نينيل	٦٩ - نينيل	٧٠ - نينيل	٧١ - نينيل	٧٢ - نينيل	٧٣ - نينيل	٧٤ - نينيل	٧٥ - نينيل	٧٦ - نينيل	٧٧ - نينيل	٧٨ - نينيل	٧٩ - نينيل	٨٠ - نينيل	٨١ - نينيل	٨٢ - نينيل	٨٣ - نينيل	٨٤ - نينيل	٨٥ - نينيل	٨٦ - نينيل	٨٧ - نينيل	٨٨ - نينيل	٨٩ - نينيل	٩٠ - نينيل	٩١ - نينيل	٩٢ - نينيل	٩٣ - نينيل	٩٤ - نينيل	٩٥ - نينيل	٩٦ - نينيل	٩٧ - نينيل	٩٨ - نينيل	٩٩ - نينيل	١٠٠ - نينيل
-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	------------	-------------

[illegible]

تیر-مان

دای ایل توپورین : ۲- تنلی ایل امین - ۱، ۱- تنلی ۲- نیمایل ۱- بیوت-ین
دای اوکسانفیل بیوترات : ۱- ایل ۴- مورفانو ۲- تنلی نیمیل بیوترات
دای بیوترا : ۴، ۴- تنلی- نیمیل ۱- بیوترا-ون
دای نیوکسین : ۱- ۲- سیانو ۲- تنلی ۲- مورفایل ۴- نیمیل ۴- حوض ایسویبیکو تنک
دای قیو کیمیلات : ۱- ۲- سیانو ۲- تنلی نیمیل بیوتیل ۴- نیمیل بیوترا-ون
دای مینیشو لن : ۱- تنلی میل اینو ۴، ۴- تنلی نیمیل ۲- هینتا-مول
دای نوکساکول : ۲- تنلی میل اینو ایل ۱- ایشوکی ۱، ۱- تنلی نیمیل اسپات
دای نیل نیلیوتین : ۲- تنلی میل اینو ۱- ایل ۲- نیمایل ۱- بیوتین
دای محرو مورفایل

مورفایل : ۳، ۴- تنلی مشوکی- ۱۷- میل مورفایل ۱- بیاتا ۱۴- دای-ول
ن- ۲- میل نیمیل اینو بیوتیل - بیوتی-ون ایلایم
نیو مورفایل : تنلی محرو دی اوکی- مورفایل

نیگمور مورفایل : ۴- ۲- میل ۴- اوکسو ۲- تنلی نیمیل ۴- ۱- بیوتیل ۲- مورفایل
راسپورامین : ۲- ۴- ۲- میل ۲- اوکسو ۲- تنلی نیمیل ۴- ۱- بیوتیل ۲- مورفایل
راسپورامین : ۲- ۴- ۲- میل ۲- اوکسو ۲- تنلی نیمیل ۴- ۱- بیوتیل ۲- مورفایل

تَبِيعَ جُجُولِ رَقَمٍ — ١ —

[illegible]

فهرست من اشیاء

۵۲۲

جدول رقم ۲ - المستحضرات

- ۱- مستحضرات اقل مورثین
اسمیل دایمیدروکسیلین
خامیدروکسیلین
نوراکین
کودالین
نورکودینین
نیگوداکونالین
نیگوداکونین
عند غلظتها مع واحد أو أكثر من المكونات الأخرى أو أحدها بما لا يزيد على (۱۰۰) ملليجرام من المختر بكل وحده جرو-هه ، ويتركز لا يزيد على ۲/۵ ٪ نسي المستحضرات غير الجوزاء .

- ۲- مستحضرات البروتينات التي تحتوي على ما لا يزيد على (۱۰۰) ملليجرام من البروتينات بكل وحدة جرو-هه ومختلفه بنفس المقدار من مثل ساليوز على الاول .
مستحضرات اليكسودروميكسينات للاستخدام عن طريق الفم والحقنة على ما لا يزيد على (۱۲۵) ملليجرام من فيكسودروميكسينات بكل وحده جرو-هه ، ويتركز لا يزيد على ۲/۵ ٪ في المستحضرات غير الجوزاء ، تحتوي هذه المستحضرات على اية مادة خاضعة لمثل جلية بموجب اتفاقية المؤثرات المعطية لعام ۱۹۷۱ .
- ۳- مستحضرات الكوكالين الحقوية على ما لا يزيد على (۲۰۰) ٪ من الكوكالين محسوبا كخامدة الكوكالين -لا-هه مستحضرات الافيون أو البروتين الحقوية على ما لا يزيد على (۱۰) ٪ من البروتين محسوبا على اسس خامدة البروتين اللاابائية ومخلوفا مع واحد أو أكثر من المكونات الأخرى بطريقة لا يمكن معها استعادة المعامل بوسيلة سهلة التطبيق أو بصيغة تفل خطرا على الصحة العامة .
- ۴- مستحضرات الديتيوكسين الحقوية ، بكل وحدته جرو-هه ، على ما لا يزيد على (۱۰) ملليجرام -من الديتيوكسين- وعلى نفس قدر من كيرينيدات الاثروبين يكافئها على الاول (۲/۵) من جرو-هه الديتيوكسين .
- ۵- مستحضرات الديتيوكسينات الحفوية ، بكل وحدته جرو-هه ، على ما لا يزيد على (۱۰) ملليجرام -من الديتيوكسينات الحفويات- وعلى قدر من كيرينيدات الاثروبين يكافئها (۲/۱) على الاول من جرو-هه الديتيوكسينات الحفويات ، بكل وحدته جرو-هه ، على ما لا يزيد على (۱۰) ملليجرام -من الديتيوكسينات الحفويات- وعلى قدر من كيرينيدات الاثروبين يكافئها (۲/۱) على الاول من جرو-هه الديتيوكسينات الحفويات .
- ۶- مزيج الافيون والايكاهي انا :
۱۰ ٪ افيون على هيئة مسحوق
۱۰ ٪ جفود الايكاهي انا على هيئة مسحوق مخلوط جيدا
۸۰ ٪ من افي مكروبات مسحوقه اخرى لا تحتوي على عقيل .
- ۸- مستحضرات تنقي مع افي من التراكيب المرجعي هذا الجحول وخاليها بل هذه المستحضرات مع افيو-اد لا تحتوي على مضفر .

جدول رقم ۴ - المواد الخاضعة

- استيرونين - ۲-م-اسمیل تراهييدو-۷-الفا ۱- هيدروكسي - ۱ - مایل بيوتيل - ۱۴- ۱- اندوانثرو اوريثامين ايفورفين (تراهييدو - ۷ - الفا - ۱) - هيدروكسي - ۱ - مایل بيوتيل) - ۶ - ۱۴ - اند واثيرو اوريثامين
الحشيش ورائج الحشيش
ديفيمورفين (ثنائي هيدروكسي اوكسي مورفين)
هيرونين (ثنائي اسيتيل مورفين)
كيتوبونين (۴ - ميثا - هيدروكسي ثيل - ۱ - ميثا - ۴ - بروبيونيل بييريدين)
والايج المعاصر المرجح في هذا الجحول اذا كان تركيزه بل هذه الاصلاح بمكسا .

۵۲۳

اسم الكيماوية	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
N,N-diethyl trypanine	DET	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
3-(1,2-dimethyl heptyl) -1- hydroxy	DMHP	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
7,8,9,10 - tetrahydro- 6,6,9-trimethyl-		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
6H - dibenzo [b,d] pyran		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
N,N - dimethyl trypanine		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
2,5 - dimethoxy - 4 - bromo - amphetamine	DMT	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
(+)- N,N - diethyl lysergamide	DOB	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
(d-lysergic acid diethyl amide)	(LSD, LSD - 25 (+) - lysergide)	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
3,4 methylenedioxyamphetamine	MDA	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
3,4,5, - trimethoxy phenethyl amine	Mescaline	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
3-hexyl - 1 - hydroxy - 7,8,9, 10 -	parahexyl	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
tetrahydro - 6,6,9 - trimethyl - 6H -		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
dibenzo (b,d) pyran.		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
N-ethyl - 1 - phenyl cyclohexylamine	PCE	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
1- (1-phenyl cyclo hexyl) pyrrolidine	PHP , PCPY	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
3 - (2 - dimethyl aminoethyl) - 4	Falocine,	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
hydroindole	Psilocin	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
3 - (2-dimethyl amino ethyl) - indol		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
4 - yl dihydrogen phosphate		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
2 - amino - 1 - (2,5 dimethoxy - 4 -	STP , DOM	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
methyl phenyl propane		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
1 - (1 - (2 - thienyl) cyclohexyl) piperidine	TCP	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
Tetra hydro cannabinol, The following	THC	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
isomers $\Delta 6a(10a), \Delta 6a(7), \Delta 7, \Delta 8, \Delta 9, \Delta 10, \Delta 9(11)$		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
and their stereo chemical variants		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية

الرجاء الرجاء الرجاء في هذا الجدول حيثما يكون موجود هذه الأسماء.

جدول رقم ١ - المؤثرات العقلية

اسم الكيماوية	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
(+) -2- amino -1- phenyl propane		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
(+) -2- amino -1- phenyl propane		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
di -3, 7- dihydro - 1,3- dimethyl -		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
7 - (2 - (1-Methyl -2-phenylethyl)		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
amino) ethyl) - 1 H - purine -2,6 -		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
dione		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
3- (O-chlorophenyl) -2- methyl - 4		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
(3H) quinazolinone		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
(+) -2- methylamino - 1 - phenyl		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
propane)		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
2- methyl -3-0- tolyl -4 (3H) -		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
quinazolinone		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
2- phenyl -2- (2-piperidyl) acetic		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
acid, methyl ester		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
1 - (1- phenylcyclo hexyl) piperidine		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية
3- methyl -2- phenyl morpholine		اسم الكيماوية	اسم الكيماوية

الرجاء الرجاء الرجاء في هذا الجدول حيثما يكون موجود هذه الأسماء.

جدول رقم ٧ -
المؤثرات المثبطة

الاسم الكيميائية	الاسماء غير التجارية الاخرى او الاسماء الدارجة	الاسماء غير التجارية الدولية
5 - ethyl - 5 - (3 - methyl butyl) barbituric acid		Amobarbital
5 - (1 - cyclohexen - 1 - yl) - 5 - ethyl barbituric acid)		Cyclobarbital
...		
2 - ethyl - 2 - phenyl glutarimide		Glutethimide
1,2,3,4,5,6; - hexahydro-6, 11 dimethyl		Pentazocine
- 3 - (3-methyl -2- butenyl) -2,6-		Pentobarbital
methano - 3 - benzazocin - 8 - OL		Secobarbital
5 - ethyl - 5 - (1 - methyl butyl) barbituric acid		
5 - allyl - 5 - (1 - methyl butyl) barbituric acid		

أدرجت الملح المواد المدرجة في هذا الجدول حيثما لم توجد هذه الملح .

جدول رقم ٨ -
المؤثرات المثبطة

الاسم الكيميائية	الاسماء غير التجارية الاخرى او الاسماء الدارجة	الاسماء غير التجارية الدولية
2 - (diethyl amino) propiophenone		Amfepramone
N - benzyl - N - dimethyl phenethylamine		Benzphetamine
Ethyl - 2 - Chlorovinyl ethyl carbinol		Ethchlorvynol
1 - ethyl cyclohexanol carbanate		Ethinazate
5 - (O - Fluorophenyl) - 1,3 dilydro 1 methyl		Flunitrazepam
7 - nitro - 2H - 1,4 - benzodiaz - pin - 2 - one		
(-) - 1 dimethylamino - 1,2 diphey l ethane	SPA	Lefetamine
5 - (P - Chlorophenyl) - 2,5 - dilydro - 3H - Imidazo		
(2,1 -) - isindole - 5 - OL		Mazindol
2-methyl-2- propyl - 1,3 propanediol dicarbamate		Meprobanate
3,3 - diethyl - 5 - methyl - 2,4 - Piperidine - dione		Methypylion
(+) - 3,4 - dimethyl - 2 - phenyl Morpholine		Phendimetrazine
< Dimethyl phenethylamine		Phentermine
1,1 - diphenyl - 1 - (2 - Piperidyl) - methanol		Pipradol

أدرجت الملح المواد المدرجة في هذا الجدول حيثما لم توجد هذه الملح .

محسن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونابر باسمه وادارته وافاقته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨

قانون البريد والتوفير البريدي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون البريد والتوفير البريدي لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

انوزارة	:	وزارة النقل والاتصالات
الوزير	:	وزير النقل والاتصالات
المؤسسة	:	المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي المنشأة بمقتضى هذا القانون
الصندوق	:	صندوق التوفير البريدي المؤسس بمقتضى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ .
المدير العام	:	مدير عام المؤسسة

المادة ٣ - ١ - تؤسس في المملكة مؤسسة تسمى (المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي) تختص بتقديم الخدمات البريدية المنصوص عليها في هذا القانون وتملك وانشاء وادارة جميع الانشاءات والمرافق والتجهيزات والاعمال اللازمة لتلك الخدمات كما تتولى المؤسسة مسؤولية ادارة الصندوق وفقا لاحكام هذا القانون والقانون الخاص بالصندوق .

ب - يتولى المدير العام ادارة اعمال المؤسسة والصندوق ويكون مسؤولا امام الوزير عن حسن سير العمل فيها .

المادة ٤ - لاغراض هذا القانون تشمل الخدمات التي تختص المؤسسة بتقديمها او تأديتها ما يلي : -

- تسلم وتسليم الرسائل والبطاقات البريدية والمطبوعات بما في ذلك مطبوعات المكيومين والرزم البريدية .
- تسلم وتسليم الطرود البريدية
- تأدية خدمات الحوالات البريدية الداخلية والخارجية والاذون البريدية وقسائم الاجوبة .
- خدمة الصناديق البريدية الخاصة .
- خدمات صندوق التوفير البريدي
- و - اي خدمات بريدية بموجب الاتفاقات الدولية .

المادة ٥ - للمؤسسة تأدية اي خدمات بالنيابة عن اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة او خاصة بقرار من مجلس الوزراء مقابل العمولة والشروط التي يتم الاتفاق عليها مع الجهة المعنية بالخدمة .

المادة ٦ - للمؤسسة وحدها الحق في تصميم وطبع واصدار الطوابع البريدية والتذكارية وطوابع التوفير البريدي وبيعها وتوزيعها داخل المملكة وخارجها .

المادة ٧ - ١ - لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي القيام بما يلي : -

- ان يتك او يدير في المملكة بصورة مباشرة او غير مباشرة اي اجهزة او مواد او انشاءات او مرافق او اعمال تتعلق بالخدمات والطوابع المنصوص عليها في هذا القانون .
- صنع او استيراد اي اجهزة او مواد او معدات تتعلق بالخدمات البريدية والطوابع او استعمالها الا بموافقة مسبقة من المؤسسة وبالشروط التي تحددها .

ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (ا) من هذه المادة يجوز لاي شخص طبيعي او اعتباري بموافقة الوزير وبالشروط التي تحددها المؤسسة ان يقوم باي من الخدمات البريدية المنصوص عليها في الفقرتين (ا) و (ب) من المادة (١) من هذا القانون .

المادة ٨ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة تتولى المؤسسة تقديم الخدمات والقيام بالاختصاصات والاعمال المنصوص عليها في هذا القانون مقابل الرسوم والاجور والاثبات المقررة ، وتحدد تلك الرسوم بالنظام تصدر بمقتضى هذا القانون ، ولما الاجور والاثبات التي تستوفيه المؤسسة عن خدماتها واعمالها فتحدد بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام .

ب - تعفى من الرسوم والاجور والاثبات المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذه المادة المراسلات التالية :

- المراسلات الرسمية الداخلية للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة ولا يسري هذا الاعفاء على مراسلاتها بالبريد المسجل .
- المراسلات الخاصة بالمؤسسة الصادرة الى خارج المملكة في الحالات المنصوص عليها في الاتفاقات البريدية الدولية .
- اي مراسلات اخرى يقرر مجلس الوزراء اعفاءها بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٩ - يتم تحصيل الاموال المستحقة للمؤسسة من الرسوم والاجور والاثبات مقابل خدماتها وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وذلك دون الاخلال بحق المؤسسة في تطبيق احكام الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون وتحقيقا لذلك يمارس المدير العام صلاحيات لجنة تحصيل الاموال الاميرية والحاكم الاداري المنصوص عليها في قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ١٠ - ١ - تعتبر الانظمة الصادرة قبل نفاذ احكام هذا القانون والمتعلقة بالخدمات البريدية سارية المفعول على ان تمارسها المؤسسة وكانت صادرة بمقتضى هذا القانون الى ان تلغى او يستبدل غيرها بها .

ب - تبقى اتفاقيات البريد التي تم التوقيع عليها قبل صدور هذا القانون سارية المفعول وكانت صادرة بمقتضاه .

المادة ١١ - يلغى (قانون الخدمات البريدية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥) وتعديلات التي ادخلت عليه .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٨/٣/٥

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	د. هادي جوده	د. هادي جوده
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
هوان دودين	هوان الحمود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والمثورة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	المهندس احمد دخقان	د. ناصر الدين الاسد
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والصناعات	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهر العجلوني	د. محمد الحموري

محسن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي ونابر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق توفير البريد لسنة ١٩٨٨) ويقرا مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصلي كما يلي : -
اولا : بإلغاء تعريف كلمة (الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي : -
الوزير : وزير النقل والاتصالات
ثانيا : بإضافة التعريف التالي اليها بعد تعريف كلمة (المجلس) : -
المؤسسة : المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي .
ثالثا : بإلغاء تعريف كلمة المدير الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :
المدير : مدير عام المؤسسة

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

١ - يكون للصندوق مجلس يشكل على الوجه التالي : -

١. الوزير :
٢. المدير :
٣. ممثل عن وزارة التخطيط :
٤. ممثل عن وزارة المالية :
٥. ممثل عن البنك المركزي :
٦. يعين عضوان من ذوي الخبرة :

بقرار من مجلس الوزراء بناء
على تنسيب الوزير .

ب - للمجلس دعوة اي شخص لاجتماعاته لاستشارته والاستعانة بخبرته في الامور المعروضة عليه .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١٥ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
(يتولى مدير عام المؤسسة مسؤولية مدير عام الصندوق ويقوم بإدارته والاشتراب على اعماله وفقا
لاحكام هذا القانون والانظمة الخاصة بالصندوق ويكون مسؤولا امام الوزير عن حسن سير
المعمل في الصندوق) .

المادة ٥ - تعدل المادة ٦٣ من القانون الاصلي بشطب عبارة وزارة المواصلات - البريد الواردة فيها ،
ويستعاض عنها بكلمة (المؤسسة) .

الحسين بن طلال

١٩٨٨/٣/٥

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سلمي جوده		
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير المياه والري
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكمه	المهندس احمد دخقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حيدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتعدين حمدي الطباع	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه		زهر المعجلوني	د. محمد الحوري

نخون الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون الآثار

المادة ١ - يسى هذا القانون (قانون معدل لقانون الآثار لسنة ١٩٨٨) ويقرا مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصلي بالفاء تصرفا كلمة (الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي : -

الوزير : وزير الثقافة والتراث القومي .

١٩٨٨/٢/٥

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	مروان الحود	مروان دودين
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكعه	المهندس احمد خفان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتأمين	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهري المجلوني	د. محمد الحوري

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٥٦ تاريخ ١٦/١/١٩٧٨ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاميان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢ المشار اليه .

١٩٨٨/٢/٦

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

هذا من المجلد

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي ونشره باسمه
واضاعته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ المنشر اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الأصلي على الوجه التالي : -

أ - بحذف تعريف كلمة (الوزارة) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي : -
الوزارة : وزارة الاعمال

ب - بحذف تعريف كلمة (الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :
الوزير : وزير الاعمال

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٠ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ١٠ - يحظر اصدار أية مطبوعة صحفية قبل الحصول على رخصة بذلك وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١٦ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١٦ - أ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير منح الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او باعادة ترخيصها او برفض منحها او بسحبها او بالغاءها على ان يقتصر قرار المجلس باصدار الرخصة او باعادة الترخيص بالارادة الملكية السامية .

ب - باستثناء حالات السحب والغاء يكون قرار مجلس الوزراء الذي يصدره بمقتضى احكام الفقرة أ من هذه المادة قطعية وغير قابل للطعن امام أية جهة ادارية او قضائية ويقوم الوزير بتبليغ القرار لطالب الرخصة او لهالك المطبوعة الصحفية حسب مقتضى الحال .

المادة ٥ - تعدل المادة ١٨ من القانون الأصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : -

(بما في ذلك احكام المادة ١٦ من هذا القانون)

المادة ٦ - تعدل الفقرة ١ من المادة ٢٣ من القانون الأصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :

« او بغرامة يقررها رئيس الوزراء على ان لا تقل عن ١٥٠ دينار ولا تزيد على ٥٠٠ دينار ، وذلك بناء على تنسيب الوزير » .

١٩٨٨/٣/٥

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	د. هاشم الخطيب	د. هاشم الخطيب
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكعه	د. ناصر الدين الاسد
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حيدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتبويب	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهر المجلوني	د. محمد الحموري

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصيل بالفاء تعريف كلمة (المدير) الواردة فيها والاستعاضة عنه بما يلي :
المراقب : المراقب العام للمطبوعات في الوزارة

المادة ٣ - تنشط كلمة (المدير) وعبارة (المدير الواردين في كل من الفقرة ب من المادة ٢٠ والمادة ٧٠ والفقرتين ١٠ ب من المادة ٧١ من القانون الاصيل وفي اي تشريع آخر والاستعاضة عنهما بكلمة (المراقب) وعبارة « للمراقب »

١٩٨٨/٣/٥

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	د. سامي جوده	زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري	رشيد مريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا موده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	المهندس احمد دخقان	د. ناصر الدين الاسد
وزير الشباب	وزير الاسغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والصناعات	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهير المجولوني	د. محمد الصوري

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية الاردني لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصيل بالفاء تعريف كلمة (الوزير) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :
الوزير : وزير التعليم العالي

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٣ من القانون الاصيل ، ويستعاض عنه بالنص التالي : -
ب - يكون مركز المجمع مدينة عمان .

١٩٨٨/٢/٢٨

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	رئيس الوزراء زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	د. سامي جوده	زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري	رشيد مريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا موده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	المهندس احمد دخقان	د. ناصر الدين الاسد
وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. محمد الصوري	د. عوض خليفات	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والصناعات	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهير المجولوني	د. محمد الصوري

إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٣ قانون سلطة المياه المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٩٤ تاريخ ١٥/١٢/١٩٨٣ إلى مجلس الأمة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي أقره مجلسا الأعيان والنواب ، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٤ المشار إليه .

١٩٨٨/ ٢/١٢

رئيس الوزارة
زيد الرفاعي

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناءً على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره
وإضافته إلى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨
قانون سلطة المياه

المادة (١) يسمى هذا القانون ، قانون سلطة المياه لسنة ١٩٨٨ ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون
المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

السلطة	الوزارة
الوزير	وزير المياه والري
السلطة	سلطة المياه المؤسسة بمقتضى هذا القانون .
المجلس	مجلس إدارة السلطة
الأمين العام	الأمين العام للسلطة
مجلس المياه	مجلس إدارة دائرة المياه في أي منطقة يحددها المجلس .
المياه	المياه السطحية والجوفية من جميع المصادر بما في ذلك البحار والبحيرات والأنهار والينابيع والعيون والأمطار والسدود والآبار والينابيع والخزانات وتشمل هذه التسمية المياه المعدنية والمياه الساخنة
الحوض المائي	القطاع الجغرافي في المملكت الذي يقضي الشهر أو الرائد أو المياه الجوفية أو الاودية سواء كانت مستديمة أو متقطعة الجريان ويشمل الحوض السدي يتم تحديده بقرار من المجلس

هذا من المجلد

التلوث

أى تغيير يطرأ على الخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو الحياتية للمياه الى درجة تحد أو قد تحد من صلاحيتها للاستعمال المقصود .

الكساحه

مياه المجارى والغسلات السائلة ومياه المياه والسوائل السائلة الناجمة عن الاستعمالات المختلفة للمياه وما تحمله من مواد .

مشروع المياه

أى قناة أو سد أو خندق أو مجرى ماء جار أو جاف ، أو نفع أو جسر أو عبارة أو بناء لتتخطى المياه أو تحويلها أو تخزينها أو بيع أو بشر أو واسطة لاستخراج المياه أو رفعها أو ضخها أو توزيعها أو عمل فري من أى نوع استعمل للحصول على المياه ورفعها ونقلها للاستعمالات المختلفة .

مشروع المجارى

المباني والآعمال المتعلقة بجميع الكساحه ونقلها والتخلص منها بما فى ذلك شبكات الجمع وخطوط النقل وحفر التفريش ومحطات التنقية والنسخ داخل حدود مراكز التجمعات السكانية وخارجها .

تنقية المياه

إزالة الشوائب والمواد الضارة من المياه بحيث تصبح مطابقه للمواصفات المعتمدة للاستعمال المقصود .

المادة (٣)

تؤمن بموجب هذا القانون سلطة تسمى (سلطة المياه) تتمتع بالشمسية الاعتبارية ذات استقلال مالي وإدارى ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما فى ذلك تلك الاموال المنقولة أو غير المنقولة وحقوق المياه عن طريق الشراء المباشر أو الاستملاك وعقد القروض وقبول الهبات والتبرعات وإبرام العقود ولها ان تنيب عنها فى الدعاوى التي تقيمها أو تقام عليها النائب العام أو ان توكل عنها احد المحامين .

المادة (٤)

تخضع السلطة فى ارتباطها لاحكام نظام ارتباط الوزارات والدوائى الحكومية والمؤسسات الرسمية المعمول به .

المادة (٥)

تتولى الوزارة المسؤولية الكاملة عن المياه والمجارى العامة فى المملكة والمشاريع المتعلقة بها ووضع السياسة المائية ورفعها الى مجلس الوزراء لإقرارها .

المادة (٦)

تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون تمارس السلطة المتمثلة والمداخلات التالية :-

- أ. مسح مصادر المياه المختلفة والمحافظة عليها وتحديد أوجه تخصيص المياه وأولويات استعمالها ومراقبة تنفيذ ذلك .
- ب. تطوير مصادر المياه وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها من التلوث وممارسة الرقابة والإشراف عليها ووضع الخطط والبرامج لتلبية الحاجة الى المياه فى المستقبل من داخل المملكة وخارجها بما فى ذلك تأمين مصادر إضافية للمياه بالتنقية أو التطهير .
- ج. توجيه إنشاء الابار العامة والخاصة وتنظيمها ، والتنقيب عن المياه فى مصادرها وحفر الابار التجريبية والاستكشافية والانتاجية وترخيص حفر الابار والحفارات والحفاريين .

هذا من الأعمال

د • دراسة مشاريع المياه والمجارى العامة او المكملة لها وتصميمها وانشاؤها وتشغيلها وصيانتها وادارتها بما في ذلك القيام بعمليات التجميع والتكرير والمعالجة وكيفية التصرف بالمياه وغيره

هـ • وضع الشروط والمواصفات والمتطلبات الخاصة بحفظ المياه والاحواض المائية وحمايتها من التلوث وتغيير السلامة للمنشآت ومشاريع المياه والمجارى وشبكات التوزيع والتصرف العامة والخاصة والقيام باعمال الرقابة عليها والاعراف على الفحوصات اللازمة لذلك

و • اجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بشؤون المياه والمجارى العامة ومتابعة التحقيق اعدادات السلطة بما في ذلك وضع المواصفات المعتمدة لتوزيع المياه لمختلف اوجه استعمالها واعداد المواصفات الفنية لانشغال والمواد المستعملة وتطبيق نتائجها في مشاريع السلطة بالاتفاق مع الاجهزة والدوائر المختصة الاخرى والعمل على نشر تلك المواصفات وتطبيقها وتعميم تطبيقها بالوسائل المتوفرة لدى السلطة

ز • التشجيع للمهندسين والحرفيين المرغبين بممارسة العمل في تعديلات المياه والمجارى العامة والمساهمة في تنظيم وقد الدورات الخاصة بتدريبهم وتأهيلهم لرفع مستوى وكفاءة العمل في هذه التعديلات والتفتيش من فقد المياه وتلويشها وعلى الناجين في تلك التعديلات توفيق اوضاعهم مع احكام هذه الفقرة والحصول على التصريح المطلوب بمقتضاها

ح • تنظيم استعمال المياه ومنح الترخيص فيها وترشيدها

المادة (٧) يجوز السلطة تنفيذ أى مشاريع وممارسة أى مسؤوليات يعهد اليها القيام بها بتكليف من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وذلك بالإضافة الى المهام والاعمال المنوطة بها بمقتضى هذا القانون

المادة (٨) يكون السلطة مجلس ادارته برئاسة الوزير وعضويته :

- أ • الامين العام لسلطة وادى الاردن
- ب • الامين العام لوزارة التخطيط
- ج • الامين العام لوزارة الزراعة
- د • الامين العام لوزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- هـ • الامين العام لوزارة المحس
- و • الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة
- ز • المدير العام لدائرة الموازنات
- ح • الامين العام
- ط • ممثل عن سلطة المصادر الطبيعية بمرتبة وزير الطاقة والشرية
- ي • عضو من ذوي الخبرة والاختصاص يعينه مجلس الوزراء بتنسيب من اختياره منتخبين

المادة (٩) أ • يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ويكون انعقاده قانونيا اذا حضره مبهم من اعضائه على الاقل على ان يكون ممن بينهم رئيس المجلس او نائبه في حاله غايه وتتخذ القرارات فيه بالاغماج او باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى صوت معه رئيس الاجتماع

كل من اشغل

ب. للوزير ان يدعو المجلس ومجلس ادارة سلطة تطوير وادي الاردن
المشكل بمقتضى (قانون تطوير وادي الاردن) النافذ او أى قانون
آخر يحل محله لحقد اجتماع مشترك برئاسته بين المجلسين
بالنصاب القانوني لكل منهما كلما دعت الحاجة الى ذلك .
ويتولى هذا المجلس المشترك دراسة الامور التي يحرضها
عليه الوزير بماله علاقه بالمهام المشتركة الموكولة لكل من
السلطين ويتخذ قراراته بشأنها بالاجماع او باكثرية
الاصوات ، وتحت مسمى ادارة
بمقتضى هذا القانون وقوانين تطوير وادي الاردن المعمول
به ويتم تنفيذها من قبل السلطين كل حسب اختصاصها .

المادة (١٠) يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

- أ. وضع سياسة مائية هدفها المحافظة على حقوق المملكتين
في المياه ومصادرها وتوزيعها وصيانتها واستغلالها .
- ب. الموافقة على السياسة المائية للمملكة وعلى الخطط الخاصة
بتطوير الموارد المائية وحفظها وتحديد استعمالها في
الاجه المختلفة وتوزيعها وتأمين مصادر اضافية للمياه
والموافقة على الخطط الخاصة بالمياه والمجارى العامه
وتوفير شبكات المجارى العامه .
- ج. دراسة مشاريع القوانين والانظمة ورفعها الى مجلس
الوزراء لاقرارها .
- د. دراسة مشروع موازنه السلطه .

- هـ. الحصول على القروض من المصادر الداخليه والخارجيه
بموافقه مجلس الوزراء .
- و. التنسيب الى مجلس الوزراء برسوم الوصل والاشتراكات وتعريفه
الاسعار والتأمينات الماليه الواجب اسنيها غايل مختلف
اوجه استعمال المياه والمجارى العامه .
- ز. استثمار اموال السلطه بموافقه مجلس الوزراء .
- ح. تعيين اعضاء مجالس المياه في المناطق .

المادة (١١) أ. لا يحق لأي عضو من أعضاء المجلس أو لأي موظف في السلطه
ان يكون طرفا في أي من العقود بما في ذلك المشتريات
أو العطاءات التي تهرمها السلطه وتطرحها او تحيلها
لتنفيذ مشاريعها او اعمالها ، كما لا يحق له ان يعمل في
تلك المشاريع او الاعمال ، ويجني منها أى ربح او نفـع
مادى بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك باستثناء الرواتب
والمكافآت والاجور التي يتقاضاها من وظيفته في السلطه
او مقابل الاشتراك في القيام بأى من المهام المنوطه به
بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وفي
حدود ما تسمح به احكامها .

ب. اذا خالف أي عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف في السلطه
احكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيتعرض للاجراءات
والعقوبات القانونية ويكون ملزما برد جميع المبالغ التي
حصل عليها من جراء تلك المخالفة بالاضافة الى التعويض
على السلطه او على أى شخص اخر لحقه ضرر من ذلك .

مكتبة من المجلد

المادة (١٢) يكون الأمين العام المدير التنفيذي للسلطة ومسؤولا أمام الوزير عن تنفيذ سياسته السلطة وخططها وإداره شؤونها ويتولسى في سبيل ذلك المهام والصلاحيات التالية :

أ. تنفيذ قرارات المجلس .

ب. اعداد مشروع الموازنة السنوية العامة للسلطة وتقديمها للمجلس .

ج. تنسيق العمل في مشاريع السلطة وتأمين التعاون بين اجهزتها الادارية والفنية المختلفة .

د. اداره شؤون موظفي السلطة ومستخدميها .

هـ. الاشراف على تنظيم الشؤون الادارية والمالية واللوازم في السلطة .

المادة (١٣) أ. يكون للسلطة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين يجرى تعيينهم ، وتحدد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسافر الامور المتعلقة بهم بموجب الانظمة الصادرة استنادا لهذا القانون وأية تعديلات تطرأ عليها الى ان تطبق عليهم أحكام نظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٨ ، أو أى نظام يحل محله .

ب. ينقل الموظفون والمستخدمون العاملون لدى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة الرسمية والبلدية المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٢٣) من هذا القانون الى السلطة بناء على قرارات يصدرها الوزير وذلك بالقدر الذي تحتاج اليه السلطة من اولئك الموظفين والمستخدمين ويحفظ الذين ينقلون الى السلطة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم ، وتعتبر خدماتهم لدى تلك الجهات والمؤسسات والهيئات او البلديات جزءا من خدماتهم لدى السلطة على ان لا تسرى احكام قانون التقاعد المدني الاعلى الموظفين التابعين منهم للتقاعد والذين يختارون الاستمرار في تقاضى رواتبهم التي يتقاضونها او يستحقونها بمقتضى نظام الخدمة المدنية المعمول به وتحول جميع المبالغ المقنتعة لحساب التقاعد من رواتبهم التي تقاضوها قبل نقلهم الى الجهة المختصة بالتقاعد في وزارة المالية .

ج. واما الموظفون والمستخدمون الذين لا ينقلون الى السلطة فيتم تسريحهم بقرارات من الوزير وفقا لاحكام نظام خدمه المدنيين وانظمة الموظفين المعمول بها .

المادة (١٤) يتكون رأس مال السلطة من :

أ. مساهمته الحكومه .

ب. الموجودات التي تحولها الحكومه للسلطة من اموال منقوله وغير منقوله .

كل من اشغل

- ج • الاموال التي يقرر مجلس الوزراء ضمها الى رأس مال السلطة حسب اصول المحاسبية المتبعه •
- د • الهبات والاعانات الماليه التي ترد للسلطة ويقرر مجلس الوزراء قبولها واضافتها الى رأس مالها •

الماده (١٥) تتكون المصادر الماليه للسلطة من :

- أ • الاموال المتأنيه لها من اثمان المياه ومن الرسوم والاشتراكات والتأمينات وسائر العوائد التي تستوفيها السلطة عن خدماتها •
- ب • ربح الاموال المنقوله وغير المنقوله التي تملكها السلطة وربع مشاريع الاستثمار التي تقيمها •
- ج • الهبات والاعانات والقروض التي ترد للسلطة ويقرر مجلس الوزراء موافقه على قبولها •
- د • الدخل المتأني للسلطة من أى مصدر آخر •

الماده (١٦) تعتبر اموال السلطة اموالا اميريه وتحصل بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميريه المعمول به ، وتحققا لذلك يمارس الأمين العام صلاحيات الحاكم الادارى ولجنه تحصيل الاموال الاميريه المنصوص عليها في القانون المذكور •

- الماده (١٧) • للسلطة ان تودع اموالها بقرار من المجلس في بنك او اكثر من البنوك المرخصه في الملكية •
- ب • تنظم الشؤون الماليه للسلطة بنظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون ، والى ان يتم اصداره تنظم تلك الشؤون بموجب تعليمات يصدرها المجلس •

الماده (١٨) تنظم حسابات السلطة وسجلاتها طبقا لاصول المحاسبية المعتمدة وتدقق من قبل مدققي حسابات قانونيين يعينهم المجلس ويحدد اتعايبهم وللمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبية بتدقيق حسابات السلطة •

الماده (١٩) للسلطة بموافقة مجلس الوزراء وتنسيب كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزى ان تصدر سندات الدين او اسناد القرض او غيرها من الاسناد وفقا للقوانين المعمول بها ، ويحدد مجلس الوزراء شروط تلك السندات واسعار فوائدها •

الماده (٢٠) تتمتع السلطة بالاغاثات والتسهيلات التي تتمتع بها السوزارات والدوائر الحكوميه •

الماده (٢١) على الرغم مما ورد في أى تشريع آخر لا تعفى أى دائره حكوميه او مؤسسة رسميه او اهلية او أى شخص معنوي او طبيعي من الرسوم او تكاليف الانشاء والتديد والمساهمة في كلفة أى مشروع والاثمان والاجور وبدل الانتفاع التي تتحقق او تفرض لقاء الخدمات التي تقوم بها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون •

مكتبة من المخطوطات

المادة (٢٢) يجب على السلطة :

١. ان تخصص نسبة لا تقل على (١٠ %) من ارباحها السنوية كاحتياطي قانوني ، شريطة ان لا يتجاوز مجموع هذا الاحتياطي في نهاية أي سنة مالية (٢٠ %) من راس مال السلطة .

ب. تخصيص رصيد الارباح لتمويل مشاريع السلطة المقررة في خططها ويرد ما يزيد على ذلك الى خزينة الدولة اذا قرر مجلس الوزراء ذلك .

المادة (٢٣) ١. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة تنتقل الى السلطة جميع المهام والصلاحيات والالتزامات والحقوق الخاصة بالمياه والمجاري العامة او المتعلقة بها والمنوطة عد نفاذ احكام هذا القانون بأى جهة حكومية أو مؤسسة او هيئة رسمية عامه او بلدية وللسلطة في سبيل القيام بتلك المهام والصلاحيات والالتزامات القيام بما يلي :

١. انشاء دوائر مختصة تتولى تنفيذ مهام السلطة وصلاحياتها والتزاماتها .

٢. انشاء دوائر للمياه في انحاء المملكة يكون لكل منها مجلس مياه تشترك فيه الجهات الرسمية والاهلية التي لها علاقة بشؤون المياه والمجاري وذلك لتحقيق مشاركة المواطنين والهيئات المحلية في اقرار اولويات مشاريع للمياه والمجاري العامة ووضع برامج تنفيذها .

٣. شراء او استهلاك او استئجار العقارات والاراضي والحقوق المتعلقة بها بما في ذلك حقوق المياه اللازمة لمشاريع السلطة المختلفة وتأمين الحرم اللازم لشبكات المياه والمجاري والمنشآت الخاصة او المتعلقة بها .

٤. صنع وانتاج اللوازم التي تحتاجها السلطة في اعمالها ومشاريعها المتعلقة بالمياه والمجاري العامة وتوفير تلك اللوازم لمشاريع واعمال المياه والمجاري العامة .

٥. القيام بالاعمال اللازمة لتأمين الرقابة الفنية على انشاء وتشغيل وصيانة مشاريع المياه والمجاري العامة والخاصة .

٦. ١. جمع المعلومات المتعلقة باحتياجات الملكية من المياه لمختلف الأغراض وكذلك المعلومات المتعلقة باستهلاك المياه والاستفادة منها في وضع الخطط الخاصة بتأمين احتياجات الملكية من المياه وترشيد استهلاكها .

ب. حفظ سجلات تتضمن معلومات تفصيلية عن النواحي الفنية والمالية وغيرها من المعلومات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتكاليف الانشاء والصيانة والتشغيل وذلك لكل مشروع من مشاريع السلطة .

كل من اشغلي

ب. تستمر الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بممارسة المهام والصلاحيات والالتزامات المتعلقة بالمياه والمجاري العامة وممارسة تلك المهام والصلاحيات والالتزامات بغتص القوانين والأنظمة المعمول بها ، وذلك إلى أن يقرر مجلس الوزراء نقلها إلى السلطة وفقا للطريقة والمراحل التي يراها مناسبة لممارستها بغتص احكام هذا القانون بما في ذلك نقل جميع الاصول والموجودات المنقولة وغير المنقولة والاهوية والاعداد والاقسام والوجوهات الادارية وغيرها التابعة لتلك الجهات إلى السلطة وينتفي الوجود القانوني والواقعي للجهات المذكورة عند صدور قرار نقلها على ذلك الوجهة .

ج. تعتبر السلطة الخلف القانوني والواقعي للجهات والمؤسسات والهيئات والبلديات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وبعد استيفاء اجراءات نقل صلاحياتها ومسؤولياتها إلى السلطة وتوليها القيام بالمهام والاعمال التي كانت تقوم بها تنتقل إلى السلطة جميع الحقوق والالتزامات التي كانت تملكها تلك الجهات والمؤسسات والهيئات والبلديات أو تتحملها وتحققا لذلك تلزم السلطة عندئذ بتنفيذ العقود والاتفاقيات التي كانت تلك الجهات والمؤسسات والهيئات والبلديات قد عقدتها وكأنها معقودة مع السلطة .

المادة (٢٤) تعتبر اراضي الدولة الواقعة ضمن حزام عرضه الف متر على كل جانب من منتصف خطوط المياه وقنوات الري الرئيسية مخصصة لتطوير مشاريع الري الحكومية اجتماعيا واقتصاديا ، ولا يجوز

التصرف بهذه الاراضي أو استعمالها بأي صورة من الصور الا بموافقة مجلس الوزراء بعد الاستئذان برأى الوزير .

المادة (٢٥) أ. تعتبر جميع مصادر المياه الموجودة داخل حدود الملكية ملكا للدولة سواء كانت تلك المصادر على سطح الارض أو في باطنها وفي المياه الاتلية أو الأنهر أو البحار الداخلية ولا يجوز استعمالها أو نقلها الا وفقا لاحكام هذا القانون .

ب. لا يجوز استعمال أو استغلال المياه في أي مصدر من المصادر التي لا تقع تحت إدارة أو إشراف أو مسؤولية السلطة فيما يزيد على الحاجات الشخصية والمنزلية أو الاستعمالات الخاصة المتعارف عليها ، أو بما يتجاوز الحقوق المقررة في البيئة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها بما في ذلك حقوق الشرب والسباحة لاساحة الأرض التي يقوم أو يوجد فيها ذلك المصدر .

ج. يحظر على أي شخص من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بيع المياه من أي مصدر من المصادر أو هبتها أو نقلها الا بموافقة خطية مسبقة من السلطة ومن الشروط والقيود التي تقرر على أو تنضمها الاتفاقيات والعقود التي تبرمها مع أولئك الأشخاص .

د. يترب على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم احكام أي من الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة توفير اوضاعهم مع هذه الاحكام خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك تحت طائلة العقوبات الجزائية والمسؤوليات الأخرى المنصوص عليها فيس .

هذا من المجلد

المادة (٢٦) اذا لم تتفق السلطة والمالك على مقدار التعويض الواجب دفعه مقابل استملاك العقارات والاراضي والحقوق المتعلقة بهما وحقوق او مشاريع المياه والمجارى العامة ، فيجوز لاي منهما ان يقدم طلبا الى المحكمة المختصة لتعيين هذا المقدار وفقا لاحكام قانون الاستملاك المعمول به كما يجوز لهما الاتفاق على احاله الخلاف للتحكيم وفقا لاحكام قانون التحكيم المعمول به .

المادة (٢٧) لا يجوز لاي جهة رسميه او اهلبيه او شخص آخر القيام باى اعمال تتعلق بالمياه والمجارى مما يدخل ضمن اختصاص السلطة يقتضى هذا القانون والانظمة الصادره بموجبه الا بعد الحصول على موافقة الوزير الخطيصة .

المادة (٢٨) لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعيد باى من مهام السلطة أو باى من مشاريعها او بتنفيذ مرحلة من مراحلها أو باى جزء منه الى ايه جهة اخرى سواء كانت حكومية أو بلدية أو اهلبيه .

المادة (٢٩) على السلطة ان تقدم الى مجلس الوزراء تقريرا عن اعمالها وميزانيتها العمومية وحساباتها الختامية للسنة السابقة .

المادة (٣٠) ١. يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنتين او بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكليتا العقوبتين كل من ارتكب ايا من الافعال التالية :

١. اقامة اى انشاءات او ابنية مهما كان نوعها على اراضي الدولة ضمن الحزام الارضي المنصوص عليه في المادة (٢٤) من هذا القانون .

٢. الاعتداء على اى من مشاريع السلطة او مصادر المياه او المجارى التي تقع تحت ادارة او اشراف السلطة وادى الى الحاق التلف باى من الانشاءات والاليات أو الاجهزة او المواد التابعة للسلطة او لتلك المشاريع او المصادر والمجارى او ادى الى تعطيل اى منها .

٣. احداث التلوث في اى مصدر من مصادر المياه السطحية تحت ادارة واشراف السلطة بصورة مباشرة او غير مباشرة او التسبب في وقوعه وعدم ازالته خلال المدة التي تحددها السلطة .

٤. القيام بحفر الآبار الجوفية بدون ترخيص أو خالف شروط الرخصة الممنوحة له .

ب. يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ألف دينار كل من ارتكب ايا من الافعال التالية :-

١. القيام باى عمل او تصرف على اراضي الدولة ضمن الحزام الارضي المنصوص عليه في المادة (٢٤) من هذا القانون دون موافقة السلطة الخطية المسبقة ولولم يكن من شأن ذلك العمل أو التصرف الحاق الضرر باى من مصادر المياه والمجارى العامة بالسلطة .

مجلس الوزراء

٢- القيام بأى من الاعمال والمهام التي لا يجوز
لغير السلطة القيام بها بمقتضى هذا القانون
دون موافقتها الخطية المسبقة .

٣- التصرف بمصادر المياه أو بالمياه أو بالمشاريع
الخاصة بها أو بالمجاري العامة بصورة تخالف
أحكام هذا القانون بما في ذلك بيع المياه
أو هبتها أو نقلها أو استعمالها أو استغلالها
أو الاقدام على أى عمل أو تصرف يلحق الضرر
بتلك المصادر أو المياه أو المشاريع الخاصة
بها أو استعمال المجارى بصورة تخالف أحكام
هذا القانون .

٤- القيام بأى عمل يتعلق بالمياه أو بالمجارى
دون الحصول على الرخص أو التصاريح أو الموافقة
التي يتطلب هذا القانون الحصول عليها .

ج- يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها
في هذه المادة .

د- اذا أدين أى شخص بارتكاب أى من الأفعال المنصوص
عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة
فيترتب على المحكمة أن تحكم عليه في الوقت نفسه
بقية الأضرار التي نتجت عن الجريمة والزامه بازالة
اسباب الجريمة وأثارها واعادة الحال إلى ماكانت
عليه قبل ارتكابها وذلك خلال المدة التي تحددها
له وإذا تخلف عن ذلك فللسلطة ان تقوم بتلك
الاعمال والزجوع على المحكوم عليه بجميع نفقاتها
مضافا اليها (٥٠ %) من هذه النفقات .

المادة (٣١) مع مراعاة احكام المادة (٢٢) من هذا القانون يلقى اي تشريع
آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة (٣٢) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة التي يراها مناسبة لتنفيذ احكام
هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالموظفين
وبالشؤون المالية واللوازم والأشغال الخاصة بالسلطة وبالرسوم
والاجور والتأمينات التي تستوفيها السلطة مقابل الخدمات التي
تقدمها بمقتضى هذا القانون .

المادة (٣٣) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٨/٢/١٢

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	دوقان الهنداوي	
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والقدس الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير المياه والري
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكمه	المهندس احمد دخقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتموين	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهيم المجاوي	د. محمد الحموري

هذا من الأعمال

اعلان

صائر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٧٧ قانون تطوير وادي الاردن المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٠٠ تاريخ ١٦/٥/١٩٧٧ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب ، وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٨ المشار اليه .

١٩٨٨/ ٢/١٢

رئيس الوزراء
زيك الرفاعي

هذا من المجلد

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨
قانون تطوير وادي الاردن

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تطوير وادي الاردن لسنة ١٩٨٨) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- لأغراض هذا القانون يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني الخمسة لها ادناه الا اذا دللت القرينة على خلاف ذلك .

وادي الاردن او الوادي : المنطقة الواقعة تحت منسوب سطح البحر الممتدة بين الحدود الاردنية شمالاً والطرف الشمالي للبحر الميت جنوباً والاحياء السفلى من حوض نهر اليرموك ونهر الزرقاء الواقعة حتى منسوب (٣٠٠) م فوق سطح البحر واية منطقة او مناطق اخرى يقرر مجلس الوزراء اعتبارها جزء منه .

السلطة : سلطة وادي الاردن المؤسسة بموجب هذا القانون .

مجلس الادارة او المجلس : مجلس ادارة سلطة وادي الاردن .
الوزراء : وزارة المياه والري .
الوزير : وزير المياه والري .
الامين العام : الامين العام للسلطة .

شخص

أى فرد أردني بلغ سن الرشد وغير فاقد للأهلية القانونية وكذلك أى شخص مملوك أو بلدية أو قرية أو مصلحة حكومية أو أية هيئة لها صفة قانونية.

تصنيف الأراضي

التصنيف الرسمي الموصوف في المبدأ الثالث من التقرير العام لمشروع المرسوم ووادي الأردن لسنة ١٩٥٥ أو أى تصنيف لاحق تقره السلطة.

الوحدة الزراعية

قطعة أرض تروى من بياض مشروع ري معينة أو تعين السلطة حدودها كوحدة واحدة.

وحدة سكن

قطعة أرض تقع ضمن بلد أو قرية معينة أو تعين السلطة حدودها كوحدة واحدة وبخاصة لأغراض السكن.

الأراضي الأخرى

جديع الأراضي المستولى عليها باستثناء الوحدة الزراعية ووحدة السكن.

عائلة

جميع أفراد العائلة الذين يحالون بمقتضى تحت إداره فرد واحد سواء أكانوا من أصوله أو غروعه وزوجاته وزوجاته غروعه وأى شخص آخر يكون الفرد مسؤولاً شرعاً عن إداره شؤونهم وأعمالهم.

مستأجر

السلطة.

مؤجر

الشخص أو الأشخاص المسجلين باسمه أو باسمائهم بموجب هذا القانون قطعة أرض أو قطع أراضي أو حصص منها تروى من مياه مشروع ري وأجرت بموجب أحكام هذا القانون.

المستأجر الفردي المزارع المتهن الذى توافق السلطة على ان يستأجر من آخرين وحده زراعيه وكذلك الشخص أو الأشخاص الذين يستأجرون من السلطة وحده زراعيه بموجب أحكام هذا القانون.

التصرف التصرف بالأرض أو بالماء أو بكليهما بموجب سند تسجيل.

(١) الشخص أو الأشخاص المسجلين باسمه أو باسمائهم الأرض أو الماء أو كلاهما بموجب سند تسجيل على أنه يحق للسلطة في حاله وجود أكثر من شخص يحملون بالاشتراك سند تسجيل ان تعتبرهم جميعاً أو أياً منهم كما لو كانوا متصرفاً واحداً بالنسبة لخايات هذا القانون.

(٢) مستأجر أو مستأجرو أراضي الدولة بموجب عقد قانوني لا تقل مدته عن ثلاث سنوات متواصله ويشترط لأغراض تخصيص الوحدات الزراعية ان يكون قد قام بأعمال انشائية اقتضت السلطة بأنه نتج عنها زيادة ملحوظة في الإنتاج السنوى للأرض المعجزة.

(٣) المزارع أو المزارعين الذين قاموا بغرس الأشجار في أراضي الشخص أو الأشخاص المسجلين باسمه أو باسمائهم تلك الأرض بموجب سند تسجيل إذا اقتنعت السلطة بأن الغرس قد تم بموافقته صاحب الأرض الخطيه أو الحرفيه وفي هذه الحالة

هذا من الأعمال

يحق للسلطة توخيا لمصلحه الانتاج ان تحتسب
بان المزارع قد حل محل صاحب الارض في الحصة
التي خصصت بموجب الاتفاق للمزارع وفي حاله
كون الغراس ملوكة بالاشتراك بين صاحب الارض
والمزارع فيعتبر الطرفان كما لو كانا متصرفا
واحدا .

(٤) المستأجر او المستأجرون بموجب عقد قانوني
تزيد مدته على خمس عشر سنة متواصله .

(٥) في جميع حالات التصرف الواردة اعلاه تجري
تسوية الحقوق بين الطرفين بالطريقة التي يقررها
مجلس السلطة ويكون قراره قطعي .

المصرف الذي يمتن الزراعة في ارضه بصورة رئيسيه
لتأمين معيشته وكذلك الشخص الذي يشتغل في اراضي
الغير بنفسه عن طريق الايجار او المزارعه او نظير
اجر .

الانهر والجداول التي يتصل مجراها بنهر الاردن .

المطقة التي تسيل مياه الامطار التي تسقط عليها
ومياه الينابيع التي تنفجر فيها بصورة طبيعيه الى
مجرى الرافد .

المياه السطحيه والجوفيّه التي تسيل على سطح
الارض او في باطنها ضمن وادي الاردن واحواض روافد
نهر الاردن .

المزارع

روافد نهر
الاردن .

حوض الرافد

مصادر مياه
السوادي

الماده (٣) تؤسس بموجب هذا القانون سلطه تسمى (سلطه وادي الاردن) يعهد
اليها القيام بما يلي :

١ . تطوير مصادر مياه الوادي واستغلالها في اغراض الزراعة
المرويه والاستعمال المنزلي والشؤون البلديه والصناعه وتوليد
الطاقة الكهربائيه وغيرها من الاغراض الخبيده وكذلك حمايتها
والمحافظه عليها والقيام بكافه الاعمال المتعلقه بتطوير هذه
المصادر واستغلالها وحمايتها والمحافظه عليها بما في ذلك :

١ . اجراء الدراسات اللازمه لتقييم مصادر المياه بما في
ذلك الدراسات الهيدرولوجيه والهيدر جيولوجيه والمسح
الجيولوجي وحفر الآبار الاختباريه واقامه محطات
الرصد .

٢ . دراسه وتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانه مشاريع الري
والمنشآت والاعمال التابعه لها على اختلاف انواعها
او غاياتها بما في ذلك السدود وتوابعها ومحطات
القوى المائيه وتوابعها والآبار ومحطات الضخ والخزانات
وشبكات توريد وتوزيع المياه وكذلك اعمال الصرف الجوفي
والسطحي واعمال الحماية من الفيضانات وطرق وابنيه
التشغيل والصيانه .

٣ . مسح وتصنيف وتحديد الاراضي القابله للزراعه المرويه
واستصلاحها وتقسيمها الى وحدات زراعيه .

٤ . تسويه الخلافات الناشئه عن استعمال المصادر المائيه .

٥ . تنظيم وتوجيه انشاء الابار الخاصه والعامه .

ب. تطوير وحمايه وتحسين البيئه والظروف المعيشيه في الوادى والقيام بجميع الاعمال المتعلقه بها بما في ذلك :

١. تطوير المدن والقرى واختيار مواقعها ومواقع سيطرتها
انشاؤه منها وتعيين حدودها وكذلك اعداد مخططات التنظيم الهيكلية والتفصيلية للمدن والقرى على ان تبين على هذه المخططات الاراضي المخصصة للشوارع والساحات ومواقف السيارات والحدائق العامة واماكن العباده والخدمات الاجتماعيه كالمدارس والعيادات ومراكز النشاطات الاجتماعيه ومراكز الاداره الحكوميه والمحليه ولاغراض السكن وللأسواق والحوافى والصناعات واماكن اللهو والاراضي التي يحظر تعاطي بعض الحرف والصناعات فيها والاراضي المخصصة لايه غايات اخرى .

٢. تنفيذ مخططات تنظيم المدن والقرى وكذلك مخططات تطوير شأن مساحه الارض التي يجوز البناء عليها والمساحه والارتدادات الواجب تركها حول المباني وارتفاع ونسوع المباني التي يسمح باقامتها في ايه منطقته .

٣. دراسه وتصميم وانشاء الشوارع والساحات وابنيه الخدمات الاجتماعيه والابنيه الحكوميه .

٤. تطوير الاراضي المخصصه للسكن وتقسيمها الى وحدات سكن ودراسه وتصميم وتنفيذ مشاريع الاسكان .

٥. دراسه وتصميم وتنفيذ مشاريع مياه الشرب والكهرباء والمواصلات السككيه واللاسلكيه بما في ذلك شبكات النقل والتزويج .

ج. دراسه وتصميم وانشاء شبكه الطرق بما في ذلك الطرق الرئيسيه والقرية والزراعيه .

د. تطوير السياحه في الوادى وتعيين المناطق التي تتمتع بميزات يمكن استغلالها في اغراض سياحيه وترفيهيه وتطوير هذه المناطق وانشاء المرافق السياحيه والترفيهيه فيها .

هـ. تطوير الوضع الاجتماعى لسكان الوادى بما في ذلك العمل على انشاء مؤسسات اهليه خاصه بهم بقصد تمكينهم من المساهمه بشكل فعال في تطوير الوادى وتحقيق الاهداف المتوخاه منه .

المادة (٤) تخضع السلطه في ارتباطها لاحكام نظام ارتباط الوزارات والدوائى الحكوميه والمؤسسات الرسميه العامه المعمول بسنه .

١. بالرغم مما ورد في اى قانون او تشريع آخر تفول السلطه المصلاحيه الكليه لتنفيذ جميع المشاريع الخاصه بتطوير السواى والمنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون والقيام بالاعمال والاشغال اللازمه لتنفيذها وفقا لاحكامه وذلك بخض النظر عما اذا كانت هذه المشاريع بموجب اى تشريع او قرار او ترتيب آخر ضمن صلاحيات ايه وزارة او دائره او مؤسسه رسميه اخرى او داخل حدود اى مجلس بلدى او مجلس قروى .

ب. تعتبر السلطه خصما في جميع الالتزامات والمطالبات الناشئه عن اى مشروع من المشاريع التي تقوم بتنفيذها بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه الماده وتكون مالكة لجميع الحقوق الخاصه او المتصله بها او الناجمه عنها وذلك الى التاريخ الذى يحدده مجلس الوزراء في قراره بتسليم ذلك المشروع الى الجهة المختصة بمقتضى احكام هذا القانون .

هذا من المراحل

المادة (٦) ١٠ مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تقوم السلطة بتسليم المشاريع الموطه بها بمقتضى هذا القانون باستثناء مشاريع تطوير مصادر المياه ومشاريع الري بعد ان تنقضي من تنفيذها الى الوزارات والدوائر والسلطات الرسميه والهيئات الاخرى المختصة بما في ذلك البلديات والمجالس المحليه او القريه .

ب. يتم تسليم المشاريع المفذة والمفوض عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويجوز ان يجرى التسليم على ذلك الوجه لاي مشروع بغيره او لعدد من المشاريع او للمشاريع جميعها .

ج. يحق للسلطة تشغيل وصيانته اى مشروع تم كليا او جزئيا الى ان يتم نقل ذلك المشروع بموجب الفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة (٧) يكون مركز السلطة الرئيسي في الوادى ويجوز لها ان تأسس فروعها ومكاتب لها في عمان وفي اى مكان داخل المملكة كلما رأت ذلك مناسبا والى ان تتمكن السلطة من انشاء مكاتبها في الوادى تعتبر مدينة عمان مركز السلطة الرئيسي .

المادة (٨) ١٠ تتكون السلطة من :

- ١٠ الوزير
- ٢٠ مجلس الاداره
- ٣٠ الامين العام
- ٤٠ جهاز تنفيذى من الموظفين والوحدات الاداريه .

ب. يكون للسلطة مجلس ادارته برئاسة الوزير وعضويه كل من :

- ١٠ الامين العام لسلطة المياه
- ٢٠ الامين العام لوزارة التخطيط
- ٣٠ الامين العام لوزارة الزراعة
- ٤٠ الامين العام لوزارة الشؤون البلدية والقريه والبيئه
- ٥٠ الامين العام لوزارة الصناعه والتجاره
- ٦٠ المدير العام لدائرة الاراضى والمساحه
- ٧٠ المدير العام لدائرة الموازنه
- ٨٠ الامين العام

٩٠ عضو من ذوي الخبرة والاخصاص يعينه مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير لمدة سنتين غير قابله للتجديد .

ج. يجتمع المجلس بدعوه من رئيسه ويكون انعقاده قانونيا اذا حضره سته من اعضائه على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه فسي حاله غيابه وتتخذ القرارات فيه بالاجماع او باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى صوت معه رئيس الاجتماع .

د. للمجلس ان يدعو اى شخص من ذوي الاختصاص والخبره للاستئناس برأيه في اى موضوع محروض عليه دون ان يكون له حق التصويت على قراراته .

مركز من المراكز

المادة (٩) أ. تتولى الوزارة المسؤولية الكاملة عن تطوير وادى الاردن اقتصاديا واجتماعيا والقيام بجميع الاعمال الضرورية لتحقيق هذا الهدف .

ب. يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

١. اقرار القواعد العامة لخطط تطوير السواحي
٢. دراسة مشروع الموازنة السنوية للسلطة
٣. دراسة مشاريع القوانين والانظمة ورفعها الى مجلس الوزراء .
٤. الحصول على القروض من المصادر الداخلية والخارجية بموافقة مجلس الوزراء .

المادة (١٠) للوزير ان يدعو المجلس ومجلس اداره سلطة المياه المشكل بمقتضى قانون سلطة المياه النافذ او أى قانون آخر يجل محله لعقد اجتماع مشترك يرأسه بين المجلسين بالنصاب القانوني لكل منهما كلمما دعت الحاجة الى ذلك .

يتولى هذا المجلس المشترك دراسة الامور التي يعرضها عليه الوزير مما له علاقة بالمهام المشتركة الموكولة لكل من السلطتين ، ويتخذ قراراته بشأنها بالاجماع او باكثرية الاصوات وتعتبر صادرة بمقتضى هذا القانون وقانون سلطة المياه المعمول به ، ويتم تنفيذها من قبل السلطتين كل حسب اختصاصهما .

المادة (١١) يكون الامين العام المدير التنفيذي للسلطة ومسؤولا امام الوزير عن تنفيذ سياسته السلطة واداره شؤونها .

المادة (١٢) يتولى الامين العام المهام والصلاحيات التالية :

- أ. تنفيذ قرارات المجلس
- ب. اعداد مشروع الموازنة السنوية العامة للسلطة وجدول تشكيلات الوظائف فيها وتقديمها الى المجلس .
- ج. تنسيق العمل في مشاريع السلطة وتأمين التعاون بين أجهزتها الادارية والفنية .
- د. اداره شؤون موظفي السلطة ومستخدميها .
- هـ. الاشراف على الشؤون الادارية والمالية واللوازم فني السلطة .

المادة (١٣) تتمتع السلطة بشخصية اعتبارية مستقلة لها ان تستأجر وان تشتري وان تمتلك الاصول المنقولة وغير المنقولة ولها ان تسهرم العقود وتقيم الدعاوى القضائية وترفعها باسمها ولها ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاى غرض آخر النائب العام او ان تعين وكيلها خاصا لها عن جهاز السلطة او من خارجها .

المادة (١٤) يحق للسلطة ان تستفيد من جميع الهبات والايادات والقسوس والاعتمادات وأيه وسائل مالية اخرى محلية تتيسر لاعمالها ومشاريعها وان تستدين عن طريق الرهن او بيع السندات المالية او أية وسائل قد تتيسر لها من الايرادات المتوقعة لاى من مشاريعها على ان يتم ذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير .

كل من الأعمال

(المادة ١٥) أ- تحل السلطة اداريا وماليا وفنيا وتشريعيا محل هيئة وادى الاردن والمؤسسة الاقليمية لاستغلال مياه نهر الاردن وروانده وكذلك محل سلطة المصادر الطبيعية ومؤسسة مياه الشرب فيما يختص بموارد الاردن .

ب- تحول الى السلطة جميع موجودات هيئة وادى الاردن والمؤسسة الاقليمية لاستغلال مياه نهر الاردن وروانده وكذلك موجودات والتزامات سلطة المصادر الطبيعية ومؤسسة مياه الشرب التي تغطي بموارد الاردن .

(المادة ١٦) أ- تقوم السلطة بتنفيذ الاشغال والشاريع وادارة وصيانة لوازمها ومعداتها وسياراتها وفقا للأنظمة التي يصدرها مجلس الوزراء تنفيذا لاحكام هذا القانون .

ب- بالرغم مما ورد في هذا القانون او في اي قانون آخر تنفذ مشاريع السلطة الممولة كليا او جزئيا من جهة اخرى غير حكومة المملكة وفقا للاتفاقيات المعقودة بشأنها .

(المادة ١٧) أ- يجرى الاتفاق من موازنة السلطة وفق نظام مالي يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

ب- يؤسس للسلطة صندوق خاص تودع فيه جميع اموال السلطة وتودع اسواق الصندوق في حساب او حسابات خاصة لدى البنك المركزي ويجسرى السحب من هذا الحساب او هذه الحسابات بالطريقة التي يحددها

النظام المالي للسلطة والى ان يصدر هذا النظام يجرى السحب بالطريقة التي يقرها الوزير .

ج- للسلطة ان تستفيد من جميع المنح والقروض الوطنية ولها ان تقبل المنح وتحصل على القروض من الحكومات الاجنبية والهيئات والوكالات والمؤسسات الدولية بموجب القوانين والانظمة السارية بموافقة مجلس الوزراء .

د- للسلطة ان تستثمر الفائض من اموالها ويقرر المجلس الاوجه والطرق التي يجرى فيها الاستثمار بموافقة مجلس الوزراء كما يحق للسلطة تقديم القروض لتمويل المشاريع والاعمال الخاصة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمشاريع واعمال السلطة وتكون مكملة لها ويساعد في تنفيذها في تحقيق اهداف السلطة والاهداف المتوخاه من مشاريعها واسترداد القروض وذلك بموجب انظمة تصدرها السلطة لهذه الغاية كما يحق للسلطة بموافقة مجلس الوزراء المساهمة في الشركات التي تتعاطى اعمالا لها علاقة وثيقة في تحقيق اهداف السلطة .

هـ- تتمتع اموال السلطة اموالا اميرية وتحصل دونها بمقتضى احكام قانون تحصيل اموال الاميرية المعمول به وتمارس السلطة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل اموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

و- يكون للسلطة حق الامتياز في جميع دونها ومطالبها على اموال الدين والكتيل المنقولة وغير المنقولة سواء اكانت مرهونة لديها او غير مرهونة .

كل من اطلع

ز لا يحق لأي عضو من أعضاء المجلس أو أي موظف من موظفيه
ومستخدمي السلطة أن يجني ربحاً من أي مشروع من مشاريع
السلطة أو من أي مشروع أو مصدر ذي علاقة بها وأن يعمل نسي
تلك المشاريع أو يستفيد منها بأي وجه آخر باستثناء ما يقتضاه
من رواتب ومكافآت ضمن الحدود المنصوص عنها صراحة في هذا
القانون أو في أية أنظمة صادرة بمقتضاه .

(المادة ١٨) أ- المياه التي يتم الحصول عليها بواسطة مشاريع تقيّمها السلطة
ولم تكن مستعملة أو مستغلة لأغراض الري في أية منطقة قبل
إعلان تسوية المياه بمقتضى قانون تسوية الأراضي والمياه المعمول
به تعتبر ملكاً للدولة وتباع هذه المياه وتؤجر ويجرى التصرف بها
بالطريقة التي تقرها السلطة .

ب- للسلطة كامل الصلاحيات فيما يتعلق بتخصيص واستعمال المياه
السطحية والجوفية التي يجري تطويرها بإشراف السلطة .

ج- عندما تقوم السلطة بإنشاء مشروع ري عليها أن تراعي أولاً حقوق
تلك المياه المدونة في سجل المياه وما زاد على ذلك يكون ملكاً
للدولة .

(المادة ١٩) تعتبر من أملاك الدولة جميع المواد المعدنية التي توجد ضمن
الوادي سواء أكانت على سطح الأرض أم في باطنها أم في المياه
ولا يجوز لأية جهة منح تصريح تحري أو رخصة تنقيب عنها أو شهادة
اكتشاف أو حق تعدين بها إلا بعد الحصول على موافقة السلطة
وتستثنى من أحكام هذه المادة حقوق التعدين المنوطة بموجب
إنتاز قبل العمل بهذا القانون .

(المادة ٢٠) أ- يكون للسلطة ملاكها الخاص من الموظفين وتسرى على المصنفين
منهم أحكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ ،
والتعديلات التي طرأت وتطرأ عليه ، كما وتطبق عليهم أحكام
نظام الخدمة المدنية النافذ أو أي تشريع يحل محله ، أما
الموظفون غير المصنفين والمستخدمون فيكون لهم نظام خاص يصدر
بمقتضى أحكام هذا القانون يقرر كيفية تعيينهم وتحديد حقوقهم
ودرجاتهم وعزلهم وإنهاء خدمتهم وتمويلهم وجميع الأمور
الإدارية المتعلقة بهم ، وإلى أن تطبق عليهم أحكام نظام الخدمة
المدنية لسنة ١٩٨٨ أو أي نظام يحل محله ، تبقى الأنظمة القائمة
سارية المفعول إلى أن تعدل أو يستبدل غيرها بها .

ب- لرئيس الوزراء بالتنسيق مع الوزير أن يستدعي أي موظف من أي
وزارة أو مجلس أو دائرة أو مؤسسة رسمية أخرى للعمل في جهاز
السلطة للمدة التي يحددها في الأمر الصادر عنه بهذا الخصوص
وتعتبر خدمة الموظف التابع للتقاعد في السلطة خدمة مقبولة للتقاعد
كما تطبق على الموظف المستدعي أنظمة السلطة الصادرة بموجب
هذا القانون عن فترة استدعائه للعمل في السلطة .

ج- للسلطة أن تحتفظ بمن يلزمها من موظفي هيئة وادي الأردن
ومستخدميها والمؤسسات الإقليمية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده
ومن موظفي ومستخدمي سلطة المصادر الطبيعية ومؤسسة مياه الشرب
العالمين في وادي الأردن عند نفاذ هذا القانون مع المحافظة
على حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والأنظمة التي كانت تطبق

كل من أخل
بأحكامه

عليهم وتتحمل السلطة مسؤولية دفع التعويض والمكافأة لجميع الحقوق الأخرى المستحقة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها لمن تستغني عنهم من أولئك الموظفين والمستخدمين .

(المادة ٢١) للسلطة بموافقة مجلس الوزراء حق الاستيلاء والحيازة الفورية للأراضي أو حصص المياه أو كليهما الواقعة في وادي الأردن وأحواس روافد نهر الأردن لأغراض مشاريعها كلما اقتضت الضرورة ذلك وإيضا حقوق انتفاع أخرى تتعلق بالأرض وبالماء إما بطريق الاستيلاء المطلق مقابل التعويض أو أيجار لمدة التي تراها مناسبة ولها حق تحديد الأيجار لاية مدة أو مدد أخرى تراها السلطة ضرورية وتنفيذا لهذا الغرض يتبع الترتيب الآتي في تقدير قيم أو بدلات أيجار الأراضي والمياه وما عليها التي يقرر الاستيلاء عليها .

أ . يجرى تقدير قيم الأراضي أو حصص المياه أو كليهما أو اية حقوق انتفاع تتعلق بها أو تقدير بدلات الأيجار من قبل لجنة أو لجان تسمى (لجنة تقدير الأراضي) تتألف من أحد كبار موظفي الدولة رئيسا وعضوية اثنين آخرين من ذوي الخبرة يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وللسلطة أن تستصدر نظاما تنقيد به اللجنة أو اللجان لتقدير قيم الأراضي والأشجار والمياه واية أموال منقولة أو غير منقولة .

ب . على هذه اللجنة أن تجري الكشف على الأراضي أو حصص الماء المستولى عليها وتقدر قيمتها بصرف النظر عن أي ارتفاع في أسعار الأراضي نشأ بسبب الباشرة في أي جزء أو اية مرحلة من أي مشروع تم تنفيذه أو كان قيد التنفيذ أو الدراسة وللجنة أن تستأنس برأي اية هيئة أو أي فرد للوصول إلى قيم الأراضي وأن تصدر بعد ذلك قرارات التقدير بالكثرة .

ج . على رئيس لجنة التقدير أن يعلن قرارات اللجنة بالتقدير لمدة خمسة عشر يوما في محل بارز في القرية التي تقع فيها الأراضي المستولى عليها أو في مديرية التسجيل المختصة وإن يسلم نسخة من تلك القرارات إلى الأمين العام وأخرى إلى مختار القرية وأن ينشر في صحيفتين يوميتين مملكتين إعلانا ليومين متتاليين يتضمن أن قرارات لجنة التقدير قد أعلن عنها على الوجه المذكور وأن لكل متصرف أو صاحب منعة الاعتراض على قرار اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء مدة الإعلان عن قرارات اللجنة في القرية أو في مديرية التسجيل ، وتحال إلى الوزير جميع الحالات التي ينشأ عنها اختلاف في التقسيم التقديرية للأشجار والمزروعات الموسمية والأبنية في الددة الواقعة بعد التقدير الأول ووقت تسليم الوحدات الزراعية أو وحدات السكن إلى المالكين المحدد ، وعلى الوزير أن يشكل لجنة أو أكثر لهذه الغاية وتعتبر قراراته بشأن هذه الاختلافات ملزمة لجميع المعنيين .

د . يقدم الاعتراض إلى اللجنة استثنائية قوامها قاض يندب به المجلس القضائي لا تقل درجته عن درجة رئيس محكمة استئناف رئيسا واثنين آخرين يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

هـ . للجنة الاستئناف لدى النظر في أي اعتراض قدم لها إذا رأت مناسبة أن تذهب إلى موقع الأراضي أو حصص الماء المعترض على تقديرها وأن تجري الكشف عليها ولها أن تستأنس برأي من ترى فائدة من خبرته وأن تدقق اية وثائق أو مستندات من أجل الوصول إلى التقسيم الحقيقية للأراضي أو حصص الماء أو الحقوق الأخرى شريطة أن لا يؤخذ بعين الاعتبار أي ارتفاع في الأسعار نتج عن أي جزء أو اية مرحله من أي مشروع تم تنفيذه أو كان قيد التنفيذ أو الدراسة وأن تصدر

هكذا من المأهول

القرار اللازم ويكون قرارها قطعيا سواء صدر بالاجماع او بالاكثرية.

و. يجب على المعارض عند تقديم استعداء الاعتراض ان يودع لدى مساحسب مالية القضاء مبلغ خمسة عشر دينارا اردنيا كإمانة عن كل قطعة ارض معترض على تقديرها فاذا رد اعتراضه يعتبر مبلغ التأمين ايراد للخزينة ، اما اذا ظهر انه حق في الاعتراض فيرد مبلغ التأمين لدافعه ويكون عدم الدفع موجبا لرد الاعتراض .

ز. تعتبر القيم النهائية المقدرة للأراضي او حصص المالك او الحقوق الأخرى المستولى عليها قيما رأسمالية ثابتة في مشاريع السلطة وتسجل هذه القيم لدى السلطة في سجلات خاصة وتعتبر ملزمة لجميع الأشخاص .

ح. جميع الديون والضرائب والرسوم والا موال الاميرية ونفقات اى جسر او اية مرحلة من اى مشروع قامت به الحكومة وغيرها من الديون المستحقة على اية ارض تقرر الاستيلاء عليها قبل العمل بهذا القانون او بعده تنزل من القيمة الرأسمالية لأراضي المتصرف او المدين وتُدفع من السلطة الى الدائن على اقساط في مدة لا تتجاوز عشرة سنين بفائدة (٤ بالمائة) واذا زادت قيمة الدين عن القيمة الرأسمالية فللدائن ملاحقة المدين بالزيادة .

ط. لا يدفع اى تعويض عن اية تحسينات اجراها المتصرف بعد تاريخ اعلان قرار الاستيلاء في صحتين يوميتين .

ي. على بدير دائرة الأراضي والمساحة حال استلام اشعارها من السلطة ان يقوم باعداد خرائط كادسترافية للأراضي المستولى عليها مبنيا

عليها الوحدات الزراعية والطرق وشبكات الري والصرف وكذلك وحدات السكن والشوارع والساحات والمباني والعدايق العامة وجميع المرافق العامة او الخاصة حسبما عينتها السلطة وبالقسم جميع قيود التسجيل السابقة وان يصدر سندات جديدة باسماء اصحاب الأراضي السابقين المخصصة لهم وحدات زراعية او وحدات سكن معناه من الرسوم والطوايع واصدار سندات تسجيل معناه من الرسوم والطوايع باسم السلطة لوحدات الأراضي الباقية التي تسم الاستيلاء عليها بالاستناد لاحكام هذا القانون وتعنى السلطة من جميع رسوم معاملات تسجيل الأراضي المبينة في الجدول الملحق بقانون تسجيل الأراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ او اى تعديل لاحق له وكذلك تعنى من رسوم طوايع الواردات التي تلتصق على هذه المعاملات كما وتعنى السلطة من رسوم الاعتراض اى رسوم اخرى .

ك. للسلطة حق منع التصرف بالبيع وايقاف جميع معاملات التسجيل ما عدا معاملات الانتقال بالارث في الأراضي التي يقرر الاستيلاء عليها وحيازتها الفورية حتى صدور سندات التسجيل الجديدة بمقتضى احكام الفقرة (ي) من هذه المادة .

(المادة ٢٢) ا. على السلطة ان تقسم الأراضي القابلة للزراعة المروية التي استولت عليها بقصد استصلاحها واستغلالها بالزراعة المروية الى وحدات زراعية على ان يكون الحد الأدنى لمساحة الوحدة الواحدة (٤٠) دونات تقريبا من الصنف الاول والثاني و (٥٠) دونات تقريبا من الصنف الثالث حسب تصنيف الأراضي الذى اقرته السلطة وان يكون الحد الاعلى لمساحة الوحدة الزراعية (٢٠٠) دونات تحت السرى ولا يجوز بأى حال من الاحوال تجزئة اية وحدة زراعية او انفrazها الى قطع متعددة تقل مساحة اى منها عن الحد الأدنى المعين

هكذا من المأهول

ففي هذه النقرة .

ب. على السلطة ان تخصص للمتصرف الذي يتصرف بها لا يقل عن اربعين دونما من الاراضي القابلة للزراعة المروية التي استولت عليها السلطة بقصد استصلاحها واستغلالها بالزراعة المروية اراضي بحسب النسب التالية على ان لا تسري احكام هذه المادة على قرارات التخصيص التي تمت قبل نفاذ احكام هذا القانون :

عدد الدونمات القابلة للزراعة المروية والجاري التصرف بها قبل الاستيلاء	عدد الدونمات المروية الواجب تخصيصها للمتصرف
٤٠ - ٥٠	تخصص المساحة كاملة
٥١ - ١٠٠	تخصص مساحة قدرها ٥٠ دونما زائدا ٢٥٪ من المساحة الزائدة عن ٥٠ دونما .
عدد الدونمات القابلة للزراعة المروية والجاري التصرف بها قبل الاستيلاء	عدد الدونمات المروية الواجب تخصيصها للمتصرف
١٠١ - ٥٠٠	تخصص مساحة قدرها ٦٢ دونما زائدا ١٧٪ من المساحة الزائدة عن ١٠٠ دونم .

٥٠١ - ١٠٠٠ تخصص مساحة قدرها ١٣٠ دونما
زائدا ١٢٪ من المساحة الزائدة
عن ٥٠٠ دونم .

١٠٠١ فما فوق تخصص مساحة قدرها ٢٠٠ دونم .

ج. يحق للسلطة بموافقة مجلس الوزراء ان لا تنطبق باحكام النقرة
(ب) من هذه المادة بالنسبة للاراضي المشجرة كليا او جزئيا
من حيث المساحات الواجب تخصيصها للمتصرف او المتصرفين .

د. يجوز للسلطة ان تخصص اوان توجر للمتصرف الذي يتصرف بأقل من (٤٠)
دونا تقريبا ارضا اضافية بحيث لا تقل مساحة الوحدة المخصصة
له عن (٤٠) دونما تقريبا اذا كانت من الصنف الاول والثاني
وعن (٥٠) دونما تقريبا من الصنف الثالث وذلك في حدود
الانسان .

هـ. يجب ان لا تتجاوز مساحة الوحدة الزراعية الواحدة التي
تبيعها السلطة او توجرها للفرد او العائلة الواحدة عن
(٤٠) دونما تقريبا من اراضي الصنف الاول او الثاني
(٥٠) دونما تقريبا من اراضي الصنف الثالث ، ونسبي
حالة اختلاف اصناف الاراضي في وحدة يعتبر الدونم
الواحد من الصنفين الاول والثاني معادلا للدونم وربع
الدونم من الصنف الثاني .

و. من أجل تنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتواءم
مع شبكة التوزيع وتناديها لاحداث وحدات صغيرة

كل من اشغل

وغير متناسفة الشكل وفي الحالات المستعصية
من الناحية الفنية يحق للوزير ان لا يتقيد بالساحبة
المقررة في الفقرة (١) من هذه المادة .

ز . عند وفاة المتصرف أو المستأجر الفرعي تنتقل حقوقه
في الوحدة الزراعية الى ورثته على ان لا تقل مساحة
الوحدة الزراعية في حالة التجزئة عن الحد الأدنى
المنصوص عليها في هذه المادة .

ح . يجوز للمتصرفين المسجلة بأسمائهم وحدات
زراعية بالاستناد لاحكام هذا القانون ان يؤجروا
للسلطة اذا رغبت في ذلك الوحدات التي لا يرغبون
في استغلالها لفترة لا تزيد على (٣٣) سنة (قابلة
للتجديد بطلب من السلطة لايمة مدة او مديد
اخرى تراها السلطة مناسبة) ببدل ايجار
يتفق عليه بين السلطة والمتصرف وعلى المستأجر
ان يتحمل اثمان المياه فاذا لم تستأجر السلطة
للمتصرف بموافقة السلطة تأجير
الوحدة الزراعية لفترة لا تقل عن ثلاث
سنوات ولا تزيد على عشر سنوات

ويوجب شروط توائس على
السلطة لاى مزارع آخر سن لا يلكون
او يتصرفون بوحدة او وحدات زراعية
في وادى الاردن ويكون قرار السلطة
في حالة الرضى عرضة للطعن امام
محكمة العدل العليا وكذلك للمتصرف
ان يبيع الأرض المؤجرة للسلطة الى السلطة
في أى وقت خلال مدة الايجار . .

ط . اذا افتتحت السلطة بأن احد المتصرفين
قد قام بتأجير وحدة او وحدات زراعية
مخالفاً بذلك احكام النظم
(ح) من هذه المادة فيحق له
ان تتوقف عن تزويد هذه الوحدات
بمياه الري دون ان يترتب على السلطة
من جراء ذلك تمويل المتصرف او المستأجر عن أية
اضرار تلحق بأى منهما نتيجة لذلك .

ي . بالرغم مما جاء في أى قانون او نظام آخر لا يجوز
تنظيم عقود ايجار الوحدات الزراعية او تصديقها الا من
قبل السلطة وكل عقد ينظم خلاف ذلك يفتقر
باطلا .

قانون من المجلد

ك . للسلطة أن توجر الوحدات الزراعية المسجلة باسمها أو الوحدات الزراعية المستأجرة لاسمها للمستأجرين الفرعيين لمدة لا تزيد على (٣٣) سنة قابلة للتجديد ولها حق فسخ عقد الإيجار إذا ظهر لها أن المستأجر الفرعي لم يقيم باستغلال الوحدة المؤجرة اليه على وجه ترضي به السلطة .

ل . لا يحق للمتصرف بيع حقوق تصرفه في الوحدة الزراعية بأي حال من الأحوال وأية صورة كانت لغير السلطة ويعتبر باطلا كل عقد بيع يتم خلافا لذلك وعلى السلطة أن تشتري من المتصرف الذي يرغب في بيع حقوق تصرفه في الوحدة الزراعية ويشترط في ذلك أن لا يزيد بدل الشراء الذي تدفعه السلطة على القيمة المقدرة لها من قبل لجنة التقدير مضافا إليها قيمة التحسينات التي أحدثت عليها بمجهوده الخاص بعد تخصيصها له أو مخصصا منها قيمة النقص الذي طرأ عليها نتيجة لأعمال المتصرف أو لأية أسباب أخرى وتقدر قيمة التحسينات أو قيمة النقص من قبل اللجنة أو اللجان الخاصة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٢١) من هذا القانون ، غير أنه يحق للمتصرف نقل حقوق تصرفه بالوحدة الزراعية إلى أزواجه وأولاده على أن يقرن ذلك بموافقة مجلس السلطة .

م . على الرغم مما ورد في الفقرة (ل) أعلاه يجوز للأشخاص المسجلة بأسمائهم بموجب سند تسجيل مشترك وحدة أو وحدات زراعية أن يبيعوا حقوق تصرفهم في الوحدة أو الوحدات الزراعية إلى بعضهم البعض بموافقة السلطة ويشترط في ذلك أن لا تزيد مساحة الأراضي المروية التي يتصرف بها المشتري عن الحد الأعلى المنصوص عنه في هذا القانون .

ن . لا يجوز للأشخاص المسجلة بأسمائهم وحدة زراعية بموجب سند تسجيل مشترك أن يجزئوا الوحدة إلى أجزاء بقصد استغلال جزء أو أجزاء منها من قبل أحدهم أو بعضهم بصورة مستقلة عن بقية أجزاء الوحدة وعن بقية مالكي حقوق التصرف بالوحدة .

س . يحق للسلطة استرداد الوحدة الزراعية التي يتبين لها بأنها تستغل بصورة مخالفة لأحكام الفقرة (ن) أعلاه .

المادة (٢٣)

أ . على السلطة تطوير وتحسين الأراضي المستولى عليها المخصصة لأغراض السكن الواقعة ضمن المدن والقرى التي أقرت السلطة مخططاتها التنظيمية إلى الحد الذي تراه مناسباً وتقسيم هذه الأراضي إلى وحدات سكن على أن لا تقل مساحة أية وحدة سكن في حدها الأدنى عن (٢٥٠) متراً مربعاً وأن لا تزيد في حدها الأعلى على (٢٠٠) متراً مربعاً .

ب . للتوزيع بناءً على تنسب الأيمن العام في الحالات الخاصة إذا استدعت الضرورة ذلك تجاوز الحد الأعلى لمساحة وحدة السكن المقررة في الفقرة (أ) أعلاه .

ج . ينتطع مجاناً من الأراضي المستولى عليها الواقعة ضمن حدود المدن والقرى الأجزاء والنسب التالية لأغراض المنافع العامة .

١ . لا يقتطع أي جزء من أراضي المتصرف إذا كان مجموع مساحة الأراضي التي يتصرفه المشمولة بالاستيلاء لا يزيد على (٢٨٨) متراً مربعاً .

٢ . يقتطع من أراضي المتصرف الذي لا يزيد مجموع مساحة الأراضي التي يتصرفه المشمولة بالاستيلاء على (٣٨٤) متراً مربعاً الجزء الزائد على (٢٨٨) متراً مربعاً .

٣ . يقتطع نسبة (٢٥) بالمئة من أراضي المتصرف الذي يتصرف بأراضي مشمولة بالاستيلاء يزيد مجموع مساحتها على (٣٨٤) متراً مربعاً .

كل من الشغل

د - على السلطة أن تخصص للمتصرف الذي تقرر الاستيلاء على اراضيهم الواقعة ضمن حدود المدن والقرى لأغراض تطوير المدن والقسمى وحدات سكن بحسب الترتيب التالي :-

١- يخصص للمتصرف الذي لا يتجاوز مجموع مساحة اراضيهِ المستولى عليها بعد اقتطاع الجزء أو النسبة الواجب اقتطاعها مجانياً عن (٢٨٨) متراً مربعاً وحدة سكن واحدة •

٢- يخصص للمتصرف الذي يقل مجموع مساحة الاراضي التي يتصرفه بالامتار المربعة بعد اقتطاع الجزء أو النسبة الواجب اقتطاعها مجانياً عن حاصل ضرب الرقم (٢٨٨) بعدد افراد عائلته عسدد من وحدات السكن مساو للعدد الصحيح الناتج عن قسمة المساحة المتبقية بالامتار المربعة بعد الاقتطاع المجاني على الرقم (٢٨٨) وإذا كان هناك باق بعد القسمة فللوزير ان يخصص للمتصرف مساحة اضافية لتفادي تخصيص جزء من وحدة

٣- يخصص للمتصرف الذي يزيد مجموع مساحة الاراضي التي يتصرفه بالامتار المربعة - بعد اقتطاع الجزء أو النسبة الواجب اقتطاعها مجانياً - عن حاصل ضرب الرقم (٢٨٨) بعدد افراد عائلته على النحو التالي :

أ - وحدات سكن مساوية لعدد افراد عائلته إذا كانت مساحة الاراضي التي يتصرفه بالامتار المربعة عسدد الاقتطاع المجاني تقل عن مثلي حاصل ضرب الرقم ٢٨٨ بعدد افراد عائلته •

ب - وحدات سكن مساوية لمثلي عدد افراد عائلته إذا كانت مساحة الاراضي التي يتصرفه بالامتار المربعة عسدد الاقتطاع المجاني تتراوح بين مثلي وثلاثة امثال حاصل ضرب الرقم (٢٨٨) بعدد افراد عائلته •

ج - وحدات سكن مساوية لثلاثة امثال عدد افراد عائلته إذا كانت مساحة الاراضي التي يتصرفه بالامتار المربعة عسدد الاقتطاع المجاني تتراوح بين ثلاثة امثال واربعة امثال حاصل ضرب الرقم (٢٨٨) بعدد افراد عائلته •

د - وحدات سكن مساوية لاربعة امثال عدد افراد عائلته إذا كانت مساحة الاراضي التي يتصرفه بالامتار المربعة بعد الاقتطاع المجاني تزيد على اربعة امثال حاصل ضرب الرقم (٢٨٨) بعدد افراد عائلته •

المادة ٢٤ - أ - يعين الوزير لجنة أو أكثر تسمى كل منها (لجنة انتقاء المزارعين) تتألف من احد موظفي السلطة رئيساً ومن مضميين آخرين احد ممثلي مزارع من ذوي الخبرة في المنطقة أو البلدة أو القرية المراد تخصيص الوحدات الزراعية ووحدات السكن فيها ، وتتولى اللجنة مساعدة المتصرفين على اختيار الوحدات الزراعية ووحدات السكن التي تخصصها السلطة لهم بموجب هذا القانون كما تتولى التنسيق باختيار المزارعين للوحدات الزراعية واختيار الاشخاص الراغبين في الاستقرار في وحدات السكن ، وتتخذ لجان انتقاء المزارعين تنسيباتها بهذا الشأن بالاجماع أو بالاكثرية وترفعها الى المجلس لاتخاذ القرار الذي يراه بشأنها ويكون قراره بذلك قطعياً ، ويعتبر نشر الدعوة للحضور امام (لجنة انتقاء المزارعين) في صحيفتين يوميتين محليتين تبليفاً قانونياً من جميع الوجوه ، وللمجلس ان يعيد النظر في تخصيص اية وحدة زراعية أو وحدة سكن أو ان يستبدلها او ان يعدل فيها إذا ظهر أي خطأ في تخصيص الوحدات الزراعية او وحدات السكن أو إذا رأى ان المصلحة العامة تقتضي اتخاذ أي من تلك الاجراءات على ان يقتن قرار المجلس فيما يتعلق بالوحدات الزراعية بموافقة مجلس الوزراء •

كل من اشغول

ب - في جميع حالات التخصيص يعتبر المتصرف اذا كان ذلك ممكنا احق ممن غيره في الوحدة الزراعية او وحدة السكن التي يقع فيها من ارض المستولى عليها ما لا يقل عن (٢٠ بالمئة) من مساحة الوحدة .

ج - على المتصرف الذي يجوز للسلطة ان تخصص له وحدات زراعية او وحدات سكن بموجب احكام المادتين (٢٢ و ٢٣) من هذا القانون اختيار الوحدات التي يرغب في تخصيصها له وتقديم طلب خطي بذلك الى السلطة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه من السلطة بهذا الخصوص ونقما لما ورد في الفقرة أ من هذه المادة .

د - اذا لم يتم المتصرف باختيار الوحدات الزراعية او وحدات السكن التي يرغب في تخصيصها له وتقديم طلب خطي بذلك الى السلطة خلال المدة المحددة في الفقرة (ج) من هذه المادة فيجوز للجنة انشاء المزارعين ان تخصص له الوحدات التي تراعى ملائمة او ان تنتج من تخصيص وحدات له وفقا لاحكام المادتين (٢٢) و (٢٣) من هذا القانون . يمكن قرار اللجنة قلعيا وملزما لجميع المعنيين اذا اتفقت بنواقة السلطة وكذلك يحق للسلطة اذا لم يتقدم المتصرف خلال المدة المحددة في الفقرة (ج) من هذه المادة بدم التقيد باحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ولها ان تتخذ ما تراه مناسباً من الاجراءات من حيث التخصيص او غيره وتعتبر القرارات التي اتخذت قبل صدور هذا القانون بأنها قرارات قطعية وصحيحة .

هـ - اذا ثبت للسلطة ان احد المتصرفين في اراضي استولت عليها السلطة لاغراض استصلاحها واستغلالها في اغراض الزراعة العروية قد اغترع باسم زوجته واولاده الذين لا تنطبق عليهم احكام تعريف المتصرف الواردة في المادة (٢) من هذا القانون قبل مضي سنة من تاريخ صدور هذا القانون للسلطة ان تعتبر الزوجة والاولاد هم افراد كبير العائلة ويعتبر مجموع مساحة الاراضي التي يتصرفون بها مجتمعين كأنها بتصرف كبير العائلة ويخصص لهم مجتمعين وحدات زراعية بالقدر المسموح بها في هذا القانون

باعتبارهم عائلة مزارعة واحدة تنطبق عليهم احكام تعريف المتصرف الواردة في المادة (٢) من هذا القانون .

و - اذا اتصلت ارض مستولى عليها الى افراد عن طريق الارث ولا تزال بتصرفهم مشاعا تنقسم فيما بينهم وتطبق بعد ذلك على كل منهم احكام هذا القانون من حيث التخصيص كما لو كان كل منهم متصرفا واحدا .

ز - تحسم قيمة الوحدة او الوحدات الزراعية وقيمة وحدة او وحدات السكن المخصصة للمتصرف من قيمة اراضيه الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقا لاحكام الفقرة (ز) من المادة (٢١) من هذا القانون . واذا زادت قيمة الوحدة او الوحدات المخصصة للمتصرف عن قيمة اراضيه الرأسمالية فعليه كما على كل مزارع خصصت له وحدة زراعية وكل شخص خصصت له وحدة او وحدات سكن وليس له قيمة رأسمالية ان يدفع للسلطة المبلغ المدين به اما دفعة واحدة او على دفعات لا تزيد على عشرين قسطا سنويا حسبما يقرره مجلس السلطة شريطة ان لا يقل القسط الواحد للوحدات الزراعية عن (٥٠) ديناراً مع فائدة سنوية قدرها (٤ بالمئة) على الرصيد غير المدفوع ويبدأ وقت استحقاق تحصيل الاقساط اعتبارا من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

ح - على السلطة ان تدفع للمتصرف المبلغ المتبقي له من قيمة اراضي الرأسمالية المسجلة في سجلات السلطة وفقا لاحكام الفقرة (ز) من المادة (٢١) من هذا القانون كما وعليها ان تدفع القيمة الرأسمالية لاراضي المتصرف الذي لم يخصص له وحدات زراعية ووحدات سكن اما دفعة واحدة او على دفعات لا تزيد على عشرة اقساط سنوية حسبما يقرره مجلس السلطة مع فائدة سنوية قدرها (٤ بالمئة) على الرصيد غير المدفوع على ان يبدأ وقت استحقاق دفع الاقساط اعتبارا من التاريخ الذي يعينه مجلس السلطة .

ط - على لجنة انتقاء المزارعين ان تختار العائلة المزارعة للاستقرار في الوحدات الزراعية على ان تتم الاولوية في الاختيار كما يلي :

هكذا من الأصول

في الدرجة الاولى ١- الى المتصرفين المقيمين في المملكة الذين يسهلون اراضيهم بالذات وذلك للزراعي المروية عند الاستعلاء عليها .

٢- الى المتصرفين المقيمين في المملكة وذلك للاراضي غير المروية .

في الدرجة الثانية ١- الى المتصرفين المقيمين في المملكة الذين يستغلون اراضيهم عن طريق التأجير او المزارعة .

٢- الى المتصرفين المستأجرين بموجب عقد قانوني تزيد مدته على خمس عشرة سنة متوالية .

في الدرجة الثالثة الى المزارعين الممتنعين الذين يقيمون في وادي الاردن .

في الدرجة الرابعة الى المزارعين الممتنعين من غير سكان الوادي .

في الدرجة الخامسة الى المتصرفين المقيمين خارج المملكة .

٣- للسلطة الحق بتعيين الحد الاعلى لكمية المياه التي تزود بها للمتصرفين حسب تواريخها وتبعاً للميزونات القائمة على الوحدات الزراعية ومراقبة المياه وتوزيعها وتعيين ثمنها وبالتوقف عن تزويد المياه للوححدات الزراعية .

ك - يحق للسلطة ان تعتبر اية ارض قابلة للزراعة المروية او مستغلة بالزراعة المروية شملها تنظيم المدن والقرى واستولت عليها السلطة وخصصتها لاغراض تلويهر المدن والقرى او اغراض الاستغلال بالزراعة المروية بأنها ارض استولت عليها السلطة بضميد استصلاحها واستغلالها في اغراض الزراعة المروية وعلى هذا الاعتبار تطبيق على هذه الاراضي وعلى المتصرفين فيها احكام هذا القانون المتعلقة بالاراضي التي تستولي عليها السلطة لاستصلاحها واستغلالها بالزراعة المروية باستثناء احكام الفقرة (ب) من المادة (٢٤) من هذا القانون وتنقل حقوق التصرف في هذه الارض تلقائياً الى السلطة .

المادة ٢٥ - تعتبر القرارات التي اتخذتها سلطة المصادر الطبيعية وهيئة وادي الاردن والمؤسسة اقليمية لا استغلال مياه نهر الاردن وروائده قبل صدور هذا القانون وكأنها قرارات اتخذت بموجب هذا القانون .

المادة ٢٦ - يحق للسلطة ان تخصص وان تباع وان تؤجر لاية مصلحة او مؤسسة حكومية

ومدة او وحدات زراعية او وحدات سكن او اية اراض من الاراضي الاخرى .

المادة ٢٧ - ١ - السلطة كامل الصلاحية فيما يتعلق بتخصيص وبيع وتأجير الاراضي

الاخرى شريطة ان تقتري قرارات السلطة بموافقة مجلس الوزراء

وللسلطة ان تمنح الترتيبات المتعلقة بكيفية بيع وتعيين مواعيد دفع

الاقساط وتأجير والغناء عقود الايجار واسترداد الوحدات الزراعية

وحدات السكن والاراضي الاخرى وذلك وفقاً للانظمة التي توضع

لهذه الغاية .

ب - تدفع الضرائب المتحققة عن الوحدات الزراعية بموجب القوانين النافذة

المفعول من قبل المتصرفين والمستأجرين الفرعيين وتدفع الضرائب

المتحققة عن وحدات السكن والاراضي الاخرى من قبل المتصرفين .

المادة ٢٨ - للسلطة ان تسترد جميع او بعض النفقات الرأسمالية ونفقات التشغيل

والصيانة التي تنفق على مشاريعها من قبل المتصرفين والمستأجرين

الفرعيين فيما يتعلق بشرايع الري ومن المنتهين والمشتريين فيما يتعلق

بالمشاريع الاخرى وذلك بحسب الانظمة التي تستصدرها السلطة

لهذا الغرض .

المادة ٢٩ - يجري تبليغ القرارات والاشعارات التي يترتب على السلطة تبليغها لذوي

العلاقة بواسطة الصحف المحلية ويعتبر كل قرار او اشعار يتم نشره لمدة

ثلاثة ايام متتالية في اكثر من صحيفة يومية بأنه قرار او اشعار تم تبليغه

لذوي العلاقة بصورة اصولية .

المادة ٣٠ - يجوز لاي شخص فوض اليه بمقتضى هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه

القيام بالبحث والتحرى وبأية عملية اخرى ان يدخل ارض على ان يدفع

لمصاحب الارض تعويضاً عادلاً عن اي ضرر سببه ذلك الشخص انشاء

قيامه بوظيفته .

مكتبة من المخطوطات

المادة ٣١ - أ - كل من يتعمد تخريب أو إلحاق الضرر بأي مشروع من مشاريع السلطة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار ولا تقل عن عشرة دنانير أو بكلتا العقوبتين وعلاوة على ذلك يترتب على المحكمة أن تأمر بتضمين الشخص المحكوم عليه كسلاً أو بعض النفقات التي تصرف لأصلاح الضرر .

ب - كل شخص يأخذ أو يتخذ ترتيبات للحصول على المياه أو الانتفاع بها من أي مصدر من مصادر مياه الوادي غير الذي يحق له الحصول عليه بموجب حق تلك ماء مدون حسب الأصول في سجل المياه من دهن ، اذن السلطة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتي دينار ولا تقل عن خمسين دينارا أو بكلتا العقوبتين وعلى المحكمة علاوة على ذلك أن تأمر بإزالة أية ترتيبات أو اشغال ، ارتكبت اتمخالفة بواسطتها على نفقة الشخص المحكوم عليه .

ج - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا ولا تقل عن خمسة دنانير أو بكلتا العقوبتين بالإضافة إلى تضمين الشخص المحكوم عليه كل أو بعض نفقات إصلاح الضرر الذي لحق بمشاريع السلطة ، كل من يرتكب أيًا من الأفعال التالية :-

- ١ - إهمال أو تآكل الحق ضرراً أو تغييراً أو عرقلة في أي مشروع بأية صورة كانت .
- ٢ - إهمال أو تآكل أو عرقلة جريان الماء والحق ضرراً من أي نوع كان بالطرق أو الابنية أو المشاريع أو الأموال العائدة للسلطة أو للأفراد أو الجمعيات أو الهيئات العامة في الوادي .
- ٣ - تخريب أو إلحاق الضرر أو تشويه أو إزالة أية إشارة أو مقبس ماء أو جهاز تم تركيبه من السلطة أو لأغراضها .
- ٤ - معارضة أي من موظفي أو مستخدمي السلطة أثناء قيامه بوظيفته أو معارضة أي من الأشخاص الذين يقومون بعمل للسلطة .
- ٥ - مخالفة أي إعلان تنشره السلطة في الجريدة الرسمية ويتعلق بمنع أو تنظيم مرور الحيوانات أو العربات في أي جزء من مشاريعها .

المادة ٣٢ - لا يجوز لاية وزارة أو مؤسسة حكومية أو شبه حكومية أن تقوم بأية أعمال انشائية في الوادي باستثناء أعمال الصيانة أو التشغيل إلا بعد الحصول على موافقة السلطة .

المادة ٣٣ - لا يجوز لأي شخص إقامة أية ابنية أو منشآت خاصة من شأنها كانت انواعها وغاياتها في وادي الاردن إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطة ويستثنى من ذلك الابنية والمنشآت قيد التنفيذ بتاريخ نفاذ هذا القانون وأعمال رى الاراضي ، وأما فيما يتعلق في الابنية والمنشآت في داخل حدود البلدات فيتم ترخيصها بالتنسيق مع البلدية المختصة .

المادة ٣٤ - يعاقب كل صاحب بناء أو منشآت تقام في الوادي خلافاً لحكام المادة (٣٣) من هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار ولا تقل عن خمسين دينارا أو بكلتا العقوبتين وعلاوة على ذلك يترتب على المحكمة أن تأمر بإزالة الابنية والمنشآت القائمة بخالفة لحكام المادة ٣٣ من هذا القانون على نفقة الشخص المحكوم عليه .

المادة ٣٥ - إذا تعذر التحقيق في مرتكب مخالفة بمقتضى المادة ٣١ من هذا القانون تعتبر هذه المخالفة جريمة بالمعنى المقصود في قانون العقوبات المشتركة الموحد ويمكن أن تطبق عليها الأصول المنصوص عليها به مع اعتبار الوزير الشخص المتضرر في تلك الجريمة رغم أية اجراءات قد تتخذ بمقتضى المادة ٣١ من هذا القانون وإذا حول أي ما نتيجة أية مخالفة واستعمل خلافاً لحكام هذا القانون فأفاد بصورة غير مشروعة أية أرض يجوز للأمن السام أن يضمن هذه الفائدة وأن ينزل من كمية البناء التي تستحقها هذه الأرض في سجل المياه الكمية التي يرى أنها تعادل الفائدة التي نسب الحصول عليها بصورة غير مشروعة .

المادة ٣٦ - على السلطة أن تقدم إلى مجلس الوزراء التقارير والبيانات التالية :-

- أ - تقريراً عن أعمال السلطة لسنة المالية السابقة ونفقاتها العامة خلال السنة المذكورة بما في ذلك النفقات الإدارية ونفقات التشغيل والتنظيم والتنفيذ وأية نفقات أخرى من هذا النبل .

هذا من الأصول

ب- تقريرا عن المشاريع التي نفذت كلياً أو جزئياً خلال السنة المالية السابقة والنفقات المتعلقة بها .

ج- تقريرا سنوياً يتضمن تقرير مدققي الحسابات الأهلية أو تقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية السابقة بما في ذلك تقدير الموجودات .

د- تقرروا عن أعمال التخطيط والمشاريع المشمولة به خلال السنة المالية السابقة .

هـ- أية تقارير أو بيانات أخرى يطلبها مجلس الوزراء .

المادة ٣٧- للسلطة تعيين مقدار الكفالات الواجب منحها الى رؤساء واعضاء اللجان المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣٨- لا يجوز لأي شخص ان يلوث مصادر مياه الوادي او ان يدخل الى هذه المياه أية مواد ملوثة يعلن عنها الوزير في الجريدة الرسمية بأنها مسوؤة تسبب تلوث هذه المياه بدون تصريح خطي منه .

المادة ٣٩- يلغى هذا القانون أية اتفاقيات دواية او ذات دواية قائمة قبل صدور هذا القانون .

المادة ٤٠- ١- تلغى القوانين التالية :

أ- قانون مينة رادي الاردن رقم (٢) لسنة ١٩٧٦ .

ب- قانون المؤسسة القومية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده رقم (١١) لسنة ١٩٦٥ .

ج- قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ فيما يختص بوزارة الاردن .

د- قانون مؤسسة مياه الشرب رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣ فيما يختص بوزارة الاردن واية تعديلات اخرى طرأت على القوانين المذكورة على أن تبقى الانظمة الصادرة بمقتضاها سارية المفعول الى ان تستبدل بأنظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

٢- يلغى هذا القانون احكام اي قانون آخر الى الذي يتعارض مع احكامه .

المادة ٤١- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٨/٣/١٢

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سمائي جوده	ذوقان الهنداوي	زيد الرقاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحور	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير المياه والري
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكعه	المهندس احمد دحقان
وزير الشباب	وزير الاسفلال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حداد	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتموين	وزير السياحة	وزير الثقافة والاثار القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهير المجاوي	د. محمد الحوري

قائمة من الأعمال

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاميان والنواب
نصادق على القانون الاتي وثأمر
بصادره وافضته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨
قانون السياحة

- المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون السياحة لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المضمنة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- الوزارة : وزارة السياحة
الوزير : وزير السياحة
المجلس : المجلس الاعلى للسياحة المشكل بمقتضى هذا القانون .
- الامين العام : الامين العام للوزارة
اللجنة : لجنة السياحة المشكلة بمقتضى هذا القانون .
- المهن السياحية : تشمل لافراض هذا القانون :-
- ١ - مكاتب وشركات السياحة والمطعم .
 - ٢ - النقل السياحي المتخصص .
 - ٣ - الفنادق والنزل والموتيلات والمخيمات السياحية ومراقبتها
 - ٤ - خدمات اداء السياح .
 - ٥ - انتاج التحف وممنوعات الاراضي المقدسة والحرف والصناعات التقليدية والشمعية والمتاجرة بها .
 - ٦ - المطاعم والاستراحات الممنفة سياحيا ومدن الترفيه والترويج السياحي .

ز - أى نشاط آخر يقرر المجلس انه من المهن السياحية ويعلن عنه في الجريدة الرسمية .

- المادة (٣) تهدف الوزارة الى تشجيع السياحة وتطويرها وتنمية الموارد السياحية واستثمارها لزيادته مساهمتها في الاقتصاد الوطني ونشهر الطاهم بين الشعوب ، وتحقيقا لذلك تقوم بالمهام والاعمال وتلهمف بالمسؤوليات التالية وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية :-
- ١ - المحافظة على المواقع السياحية وتطويرها ، ولغايات هذا القانون تعني المواقع السياحية الاراضي والابنية ومنجعات المياه المعدية والمواقع التي يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير انها من تلك المواقع ويعلن عنها في الجريدة الرسمية .
 - ٢ - ترخيص المهن السياحية وتصنيفها وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه ، والاشراف عليها بقصد تنظيمها وتطويرها لرفع مستوى الخدمات التي تقدم للسياح .
 - ٣ - تسهيل المعاملات المتعلقة بالسياح بالتعاون مع الجهات المختصة ، والمنظمات السياحية داخل المملكة وخارجها وتوفير وسائل الراحة والرعاية لهم .
 - ٤ - وضع برامج شاملة متكاملة للدعاية السياحية وتنفيذها والاشراف عليها وتسويق السياحة وترويجها الى المملكه بالتعاون مع الجهات المعنية .

هذا من الأعمال

هـ - تشجيع السياحة الداخلية والاستثمار السياحي وتنظيمه ورعايته ، وتنظيم برامج سياحيه لهذه الغايه بهدف تعريف المواطنين بمعالم المملكة .

و - العمل على توفير القوى البشرية والامكانيات الفنيه اللازمه للمهن السياحيه لرفع مستوى الاداء والكفايه في اعمال هذه المهن بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات والهيئات المحليه والدوليه المختصه .

ز - اعداد الدراسات والبحاث الخاصه لتطوير المهن السياحيه وتتميتها .

ح - القيام بأيه اعمال اخرى تتعلق بالسياحه يقررها المجلس .

المادة (٤) للوزاره انشاء كليات ومعاهد لتدريس العلوم المتعلقه بالسياحه وذلك وفقا لاحكام ومتطلبات قانون التعليم العالي المعمول به وتنظم الامور الاداريه والماليه وسائر الشؤون المتعلقه بهذه الكليات والمعاهد بموجب انظمه تصدر بمقتضى احكام هذا القانون والقوانين الاخرى المعمول بها .

المادة (٥) أ - يولف مجلس يسمى (المجلس الاعلى للسياحه) برئاسة الوزير ويشترك في عضوبيته :-

- ١- وزير الداخليه
- ٢- وزير الصناعه والتجاره
- ٣- وزير الماليه
- ٤- وزير الصحه
- ٥- وزير التخطيط

٦- وزير الثقافه والتراث القومي

٧- رئيس المملكه الاردنيه

٨- رئيس سلطه اقليم العقبيه

٩- المدير العام للمؤسسه العامه للضمان الاجتماعى

١٠- الأمين العام

١١- ثلاثة أعضاء من القطع الخاص من ممارسي المهن

السياحيه ومن ذوى الخبره يعينهم الوزير لمده

سنتين قابله للتجديده .

ب- يجتمع المجلس بدعوه من الرئيس كلما دعت الضروره لذلك ويكون أى اجتماع يعقده المجلس قانونيا اذا حضرته الاكثريه المطلقة من اعضائه ، ويصدر قراراته بالاجماع او باكثريه اصوات الحاضرين .

ج- يكون الأمين العام مقررا للمجلس ويتولى تنظيم اجتماعاته واعداد جدول اعماله وتديوين قراراته ومتابعه تنفيذها .

نماده (٦) يتولى المجلس المهام التاليه :-

أ - وضع السياسه العامه للسياحه في المملكه والاشراف على تنفيذها .

ب - اقتراح مشروعات القوانين والانظمه المتعلقه بالسياحه .

ج - اقتراح عقد الاتفاقيات السياحيه مع الدول والمنظمات والهيئات السياحيه الدوليه .

قانون من المملكه

- د- إنشاء مراكز التدريب السياحي والفندقي ووضع برامجها والتعليمات الخاصة بإدارتها •
- هـ- وضع أسس ترخيص المهنيين السياحيين •
- و- تحديد أسعار الخدمات السياحية واجورها وتعديلها كلما اقتضى الأمر •
- ز- وضع أسس الحوافز اللازمة للتسويق والترويج السياحي •
- ح- أي أعمال أخرى يقرر الوزير عرضها على المجلس مما له علاقة بالسياحة •

- المادة (٧) أ- تؤلف في الوزارة لجنة تسمى (لجنة السياحة) برئاسة الأمين العام وعضوية كل من :-
- ١- ممثل عن وزارة الداخلية
 - ٢- ممثل عن وزارة التعليم
 - ٣- ممثل عن وزارة الصحة
 - ٤- أحد موظفي الوزارة يعينه الوزير عضوا ومقررا
 - ٥- اثنين من ممثلي المهنيين السياحيين يعينهم الوزير لمدة سنتين •
- ويعين كل من أعضاء اللجنة المنصوص عليهم في البنود مسن (١- ٤) بقرار من الوزير المختص من موظفي الفئة الأولى في وزارته •
- ب- تجتمع اللجنة بدعوه من رئيسها كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون أي اجتماع تعقده قانونيا بحضور الاكثريه المطلقة للاعضاء وتصدر تشريعاتها بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين •

- المادة (٨) تتولى اللجنة التنسيق للوزير في الأمور التالية :-
- أ- ترخيص المهنيين السياحيين وتصنيفها وفقا لاسس المقرره •
 - ب- النظر في المخالفات المهنية التي يرتكبها ارباب المهنيين السياحيين واقتراح القرارات والاجراءات الواجب اتخاذها بحقهم •
 - ج- أي امر آخر يعرضه عليها الوزير مما له علاقة بالسياحة لدراسته •

المادة (٩) لا يجوز لأي شخص طبيعي او معنوي ممارسه أي مهنة سياحيه او تملكها الا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة يقتضى هذا القانون والانظمة الصادره بموجبها •

- المادة (١٠) أ- يقدم طلب ترخيص المهنة السياحية الى الوزير على النموذج المعد لهذه الغايه بعد ان يعرض على اللجنة لدراسته وتقديم توصياتها بشأنه الى الوزير الذي له الموافقه على الطلب او رفضه اذا لم تتوفر فيه الشروط المقرره بما في ذلك ان تكون الجهات الرسيه والبلدييه المعنيه قد وافقت عليه •
- ب- تصدر الرخصه باسم مالك المهنة السياحيه سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا بعد دفع الرسوم المقرره ويعمل بها لمدة سنة واحده تجدد بعد انتهائها وفقا لاحكام صدورها واجراءاتها •

كانت من المثل

المادة (١١) للوزير بناءً على تنسيب اللجنة :-

- أ - وقف العمل بترخيص أية مهنة سياحية للمدة التي يحددها لزاله المخالفه التي ارتكبها ممارس المهنة وذلك تحسنت طائله الغاء الترخيص واغلاق أى محل او مكتب تمارس فيه تلك المهنة اذا لم يقدم بذلك خلال تلك المدة .
- ب - اغلاق أى محل او مكتب تمارس فيه مهنة سياحية دون الحصول على ترخيص بمقتضى هذا القانون .
- ج - الغاء الترخيص لاي مهنة سياحية ورغض تجديدها اذا ادين ممارس تلك المهنة او مالكها بجانيه او جنحه مخلصه بالاخلاق والآداب العامة والشرف .

المادة (١٢) لغايات تطبيق احكام هذا القانون يعتبر حامل الترخيص بممارسته او تملك أية مهنة سياحية مخالفا لالتزاماته المفوض عليها في هذا القانون وواجباته المهنية في أى من الحالات التالية وذلك سواء كانت تلك الالتزامات والواجبات والخدمات متعاقدا عليها او كانت من الامور المتعارف عليها :-

- أ - اذا تخلف عن القيام بواجباته او اداء خدماته تجسأه عملاكه او اصحاب المهن السياحية الاخرين او اخل بها او قصر في ادايتها .
- ب - اذا دخل في منافسه غير مشروعه مع الغير او مضمره بالاقتصاد الوطني .
- ج - اذا ارتكب عملا ماسا بمصلحه او سمعة السياحة الوطنية او المهن السياحية بما في ذلك ممارسه المهنة بصورة تتنافى مع الاخلاق والآداب العامة والنظام العام .

المادة (١٣) أ - تلتم شركات الاداره الفندقية المحليه والاجنبية بتنفيذ احكام الاتفاقيات والعقود المبرمه معها بما في ذلك ما يلي :-

- ١ - تدريب القوى البشرية الاردنيه على مختلف المستويات الاداريه والفندقية والسياحيه .
- ٢ - تنفيذ برامج تسويقيه وترويجيه سياحيه للمملكه وذلك من خلال المبالغ التي تخصصها لتلك الاغراض فسي ميزانياتها السنويه بالتعاون والتنسيق مع الوزاره .
- ب - تخضع برامج التدريب والتسويق المفوض عليها في البند (٢) من الفقرة (١) من هذه المادة لموافقه المجلس المسبقه وله ادخال أى تعديل على تلك البرامج .
- ج - لا تتول نفقات التسويق والترويج والتدريب من الدخسل الخاضع للضريبة الا بمصادقه الوزير على انها انقست لهذه الاغراض .

المادة (١٤) أ - تنشأ في المملكه جمعيه او اكثر للمهن السياحية ، وتكون لكل منها بعد انشائها شخصيه اعتباريه .

- ب - تحدد بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون الاحكام والاجراءات الخاصه بكيفية تشكيل مجلس اداره الجمعيه وكيفية انتخابه وعضويه الهيئه العامه لها والمهام المنوطه بكل منها وكيفية عقد اجتماعاتها وقواعد ممارسه المهنة وآدابها وسائر الامور الاداريه والماليه الخاصه بالجمعيه وتحديد رسوم الانتساب اليها ورسوم الاشتراك فيها ويجوز انشاء اتحاد للجمعيات السياحية تكون له شخصيه اعتباريه وتطبق عليه احكام هذه الفقرة .

هذا من المجلد

ج- تتولى الجمعية رعاية مصالح اعضائها والعمل على تحقيق اهدافها بما في ذلك تنمية السياحة وتنشيطها بالتعاون مع الوزارة ويكون انتساب مالكي المهن السياحية السى جمعية السياحة الخاصة بالمهنة التي يمارسونها بعد انشائها الزاميا ولا يسمح لى شخص بممارسه أى مهنة سياحية الا بعد انتسابه للجمعية الخاصة بهـ

د- تعتبر جمعيات السياحة والهيئات السياحية الاخرى القائمة في المملكة عند صدور هذا القانون وكأنها منشأة بموجبها عليها توفير اوضاعها مع احكامه خلال مده لا تتجاوز ١٩٨٨/١٢/٣١ ، وتقديم الانظمة التي انشئت بموجبها الى مجلس الوزراء لاصدارها .

المادة (١٥) أ- يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستته اشهر او بغرامة لا تقل عن ثلثمائة دينار ولا تزيد على السب دينار كل من :-

١- امتلك او مارس مهنة سياحية قبل الحصول على ترخيص بذلك وفقا لاحكام هذا القانون .

٢- مارس أى مهنة سياحية او ادارها بصورة تنتطوى على منافسة غير مشروعة او مضرة بسمعة السياحة الوطنية وللصناعات والمهن السياحية او الاقتصاد الوطني .

ب- تقام دعوى الحق العام بمقتضى احكام هذه المادة من قبل النائب العام بناء على طلب النيابة .

ج- اذا ادين أى شخص بارتكاب اى من الجرائم المنصوص عليها في البند (٢) من النقرة (١) من هذه المادة فللمحكمة ان تقرر اغلاق المحل او المكتب الذى تمارس فيه تلك المهنة .

المادة (١٦) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك ما يتعلق بالامور التالية :-

- ١- تصنيف المهن السياحية وترخيصها وتحديد الرسوم الراسب استيفائها منها ركنية تحصيلها والكتالات المالية التي يترتب تلديدها وتحديد اعمار الخدمات السياحية واجورها .
- ب- تحديد رسوم الدخول الى الموانع السياحية والامضاء منها .
- ج- المؤهلات الواجب توافرها في ادلاء السياحة وشروط واجراءات رسوم ترخيصهم .

المادة (١٧) يكفى قانون السياحة رقم (١٠) لسنة ١٩٦٨ بما طرأ عليه من تعديلات على ان يستمر العمل بالانظمة الصادرة بمقتضاه وكأنها صادرة بموجب هذا القانون الى ان تلغى أو يستبدل غيرها بها .

المادة (١٨) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٨/٣/١٠

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع زويد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. ساءى جوده	وزير الخارجية	وزير العمل والشئمة الاجتماعية رشيد عريقات
وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري	وزير الاعلام د. هاني الخصاونه
وزير الطاقة والفرود المعدنية د. هشام الخطيب	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	وزير التخطيط د. هادي الطراونه
وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير العدل د. ناصر الدين الاسد	وزير المياه والري د. ناصر الدين الاسد	وزير الشباب د. عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس شفيق الزوايده	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير الداخلية د. ناصر الدين الاسد	وزير السياحة د. محمد الحوري
وزير الصناعة والتجارة والتموين د. فايز الطراونه	وزير السياحة د. محمد الحوري	وزير الثقافة والاثاث القومى د. محمد الحوري	

هذا من المجلد

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ قانون الآثار المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٠٨ تاريخ ١٦ شباط ١٩٧٦ الى مجلس الابه فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

. ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب . وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٢ المشار اليه .

١٩٨٨/ ٢/ ١٢

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

هكذا من المأهول

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٢١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر
بصادره واصفاته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٨

قانون الآثار

الفصل الاول

تعاريف واحكام عامة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الآثار لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك

- ١- الوزير وزير الثقافة والتراث القومي
- ٢- الدائرة دائرة الآثار العامة
- ٣- المدير مدير عام الدائرة
- ٤- الاثر

١- أي شيء منقول أو غير منقول انشأه أو منقسمه أو نقشه أو خطه أو بنائه أو اكتشفه أو عدله انسان قبل عام ١٧٠٠ ميلادي بما في ذلك المغاور والمنحوتات والمكوكات والفخاريات والمخطوطات وسائر انواع الممنوعات التي تسدل على نشأة وتطور العلوم والفنون والمناجح

والد يانات والتقاليد الخاصة بالحضارات
السابقة، أو أى جزء أضيف إلى ذلك الشيء
أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ .

ب- أى شيء منقول أو غير منقول بما هو منصوص
عليه في البند السابق يرجع تاريخه إلى ما بعد
عام ١٧٠٠ ميلادية ويعلن الوزير أنه أُنشِر
بقرار ينشره في الجريدة الرسمية .

ج- البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع
تاريخها إلى ما قبل عام (٦٠٠) ميلادية .

٥- الموقع الأثرى :

أ- أية منطقة في المملكة اعتبرت موقعا تاريخيا
بموجب القوانين السابقة .

ب- أية منطقة أخرى يقرر الوزير أنها تحتوى على أثر
أرائها ذات صلة بأحداث تاريخية هامة على أن -
يعلن قراره في الجريدة الرسمية .

٦- الآثار غير المنقولة :

هي الآثار الثابتة المتصلة بالأرض سواء كانت مشيدة
عليها أو موجودة في باطنها وتشمل ماتحت الميلاء
الداخلية والأقليمية .

٧- الآثار المنقولة :

هي الآثار المنفصلة عن الأرض أو عن الآثار غير المنقولة ويمكن

تغيير مكانها دون أن يلحق أى تلف بها أو بالآثار المتصلة
بها أو بمكان العثور عليها .

٨- التنقيب عن الآثار :

هو القيام بأعمال الحفر والسير والتحرى التي تستهدف العثور
على آثار منقولة أو غير منقولة ولا يعتبر اكتشاف الآثار والعثور
عليها مصادفة تنقيا .

٩- التاجر : أى شخص طبيعي أو معنوى يتعاطى التجارة
بالآثار .

١٠- الموسم : هو فترة من السنة يشترط أن يتم التنقيب خلالها
بصوره متواصلة وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة ٣ - أ - تناط بالدائرة المهام والمسؤوليات التالية :

- ١- تنفيذ السياسة الأثرية للدولة .
- ٢- تقدير أثرية الأشياء والمواقع الأثرية وتقديم
أهمية كل أثر .
- ٣- إدارة الآثار في المملكة والإشراف عليها
وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وتسجيلها
وتجميل ماحولها وعرضها .
- ٤- نشر الثقافة الأثرية وتأسيس المعاهد والمتاحف
الأثرية .
- ٥- التنقيب عن الآثار في المملكة .
- ٦- المساعدة في تنظيم المتاحف التابعة

كل من أطلع

للنشاطات الحكومية في المملكة بما في ذلك
المتاحف التاريخية والفنية والشعبية .

٧ - التعاون مع الجهات الاثرية المحلية والعربية
والاجنبية بما يخدم التراث القومي ونشر
الوعي الاثري وفقا للقوانين والانظمة المعمول
بها .

٨ - مراقبة حيازة الآثار والتصرف بها وفقا لاحكام
هذا القانون والانظمة والقرارات والتعليمات
التي تصدر بموجبها .

ب - للوزير بناءا على تنسيب المدير أن يقرر أن أي أثر هو اثر غير منقول
اذا كان جزءا من أثر غير منقول أو مكملا له أو مقربا له أو
زخرفا له .

المادة ٤ - أ - للوزير بناءا على تنسيب المدير وبالتعاون مع دائرة
الاراضي والمساحة أن يقرر أسماء وحدود المواقع
الاثرية التي يجب تسجيلها في سجل الآثار غير
المنقولة بما في ذلك تحديد حقوق الارتفاق النسيب
تتمتع بها .

ب - يبلغ هذا القرار الى جميع الجهات والدوائر
المعنية ويؤثر على تلك المواقع الاثرية وتدوين حقوق
ارتفاعها في سجلات وخرائط دائرة الاراضي
والمساحة .

المادة ٥ - أ - تنحصر في الدولة ملكية الآثار غير المنقولة ولا يجوز

لاية جهة أخرى تلك هذه الآثار بأية وسيلة من وسائل التملك
أو دفع حق الدولة في ذلك التملك بالتقادم أو بغيره
من الدفع .

ب - تكون ملكية الآثار المنقولة وحيازتها والتصرف بها خاضعة
لاحكام هذا القانون .

ج - للعواة حق امتلاك وجمع الآثار من خارج المملكة على أن يقوموا
بتسجيلها لدى الدائرة .

د - ملكية الأرض لا تكسب صاحبها حق تلك الآثار الموجودة على
سطحها أو في باطنها أو بالتصرف بها ولا تحولها حتى
التقريب عن الآثار فيها .

هـ - يجوز استهلاك أو شراء أي عقار أو أثر تقتضي مصلحة الدائرة
استهلاكه أو شرائه .

و - تسجل باسم الخزينة / الآثار جميع المواقع الاثرية المسجلة
باسم الخزينة فقط وكذلك المواقع الاثرية غير المسجلة
أو التي يتم استهلاكها أو شرائها .

المادة ٦ - ينشر الوزير في الجريدة الرسمية بتنسيب من المدير
جدولا بأسماء وحدود المواقع الاثرية الموجودة في
المملكة على أن تعرض هذه الجداول في مركز
المحافظة أو اللواء أو القضاء أو الناحية أو القرية
الذي يقع فيها الموقع الاثري ولا تفوز أو تؤجر
أو تخصص أية أرض في تلك المواقع لاية جهة بدون
موافقة الوزير .

المادة ٧ - يترتب على كل من لديه ارضي حيازته آثار أن ينسب

هذا من الأصول

للدائرة جدولاً بها ، يتضمن اعدادها وصورها
والفواصل الاخرى المتعلقة بها ووصفاً مختصراً
لكل منها .

المادة ٨- أ - للدائرة بموافقة الوزير أن تشتري الآثـار
المشار اليها في المادة السابقة أو أياً منها
على أن تقدر قيمتها وفقاً لأحكام هذا
القانون وتبقى الآثار التي لم يتم شراءها
في حيازة مالكها ولا يحق له التصرف بها
بأي صورة من الصور الا بموافقة الوزير
بناءً على تنسيب المدير .

ب - لكل شخص ان يقدم الآثار التي يملكها أو أي
جزء منها الى الدائرة وتحفظ الآثار المندمجة
على هذا الوجه في متاحف الدائرة باسم
مقدميها .

المادة ٩- يحظر ائلاف الآثار او تخريبها او تشويهها او الحساق
أي ضرر بها بما في ذلك تغيير معالمها او فصل أي جزء
منها أو تحويلها او الصاق الاعلانات عليها او وضع
اللائحات فوقها .

المادة ١٠- لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير اعـارة
الآثار أو هادلتها أو اهداؤها اذا كان لدى الدائرة
ما يماثلها ، وان تتم الاعارة أو المبادلة أو الاعداء
للجهات الرسمية او الجهات العلمية أو الأثرية
أو المتاحف .

المادة ١١- يحدد المدير أسعار المؤلفات والمطبوعات والنشرات
والصور والخرايط والقوالب والمجسمات الصادرة
عن الدائرة أو التي تشرف عليها والمتعلقة
بها .

المادة ١٢- للوزير بتنسيب من المدير اغناء الاشخاص والمعاـد
والمؤسسات من جميع الرسوم والاسعار المنصوص
عليها في هذا القانون .

المادة ١٣- لا يجوز الترخيص باقامة أي انشاء بما في ذلك الأبنية
والأسوار الا اذا كان يتبعد عن أي أثر مسافة تتراوح
بين ٥ - ٢٥ متراً لقاء تمويش عادل

المادة ١٤- على الرثم بما ورد في أي قانون آخر يحتل على أي شخص
شبهي أو معنوي القيام بأية حفريات في المواقع
الأثرية بحثاً عن الدفائن الذهبية أو أية دناـن
أخرى .

المادة ١٥- أ - يجب على كل من اكتشف أثراً أو عثر عليه ولم
يكن حائزاً على رخصة تنقيب أو علم باكتشافه
أثر أو العثور عليه أن يبلغ بذلك المدير
أو أقرب مركز للأمن العام خلال عشرة أيام
من تاريخ اكتشافه للأثر أو عثوره عليه أو علمه بذلك .

ب - للمدير بموافقة الوزير أن يدفع لمن اكتشف
الأثر أو عثر عليه أو بلغ عنه مكافأة نقدية مناسبة

هذا من الأصول

وفقاً لأحكام هذا القانون

المادة ١٦- للدائرة وحدها الحق في القيام بأعمال التنقيب عن الآثار في المملكة ولها بموافقة الوزير أن تسمح للمؤسسات والهيئات والجمعيات العلمية والبحثية الأثرية بالتنقيب عن الآثار بترخيص خاص وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بعد التأكد من قدرتها وكفاًتها على أن يجرى التنقيب وفقاً للشروط التي يحددها المدير .

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي التنقيب عن الآثار في أي مكان في المملكة حتى ولو كان مملوكاً له .

المادة ١٧- للدائرة أو الجهة المرخص لها بأعمال التنقيب أن تنقل به في ألاك الدولة وغيرها من الأملاك على أن تعاد إلى حالتها الطبيعية التي كانت عليها قبل التنقيب وتلتزم تلك الجهة بالتعويض على أصحاب الأملاك عما لحقهم من ضرر نتيجة لأعمال التنقيب وتكون الدائرة ضامنة للتعويض وتقبل بدفعه .

ب- يتم تقدير التعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة من هذه المادة من قبل لجنة يشكلها الوزير بناءً على تنسيق المدير من ثلاثة مختصين أحدهم من القطاع الخاص .

المادة ١٨- على الجهات المرخصة لها بالتنقيب عن الآثار في المملكة والهيئات والبحثية التي توفد على تلك الجهات أن تنفذ بتعليمات التنقيب التي يصدرها الوزير

وتقوم بأعمالها وفقاً للترتيبات وتلتزم بالاجراءات المنصوص عليها في تلك التعليمات .

المادة ١٩- إذا خالفت الجهة المرخصة لها بالتنقيب أو هيئة التنقيب المرفدة من قبلها التعليمات الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون فللدائرة بالاضافة إلى الاجراءات المنصوص عليها فيه أن توقف أعمال التنقيب فوراً حتى تسال المخالفة وللوزير بتنسيق من المدير أن يلغى الترخيص .

ب- للوزير بتنسيق من المدير أن يوقف أعمال التنقيب إذا رأى أن سلامة البعثة المنبهة أو مقتضيات الأمن تتطلب ذلك .

المادة ٢٠- إذا لم يباشربأعمال التنقيب خلال سنة من تاريخ منح الترخيص أو توقف خلال موسمين في سنتين متتاليتين دون عذر فللوزير بناءً على تنسيق من المدير أن يلغى الترخيص وله أن يمنح ترخيصاً بالتنقيب في المنطقة نفسها لاية جهة أخرى دون أن يترتب على ذلك أية حقوق للجهة الأولى التي ألغى ترخيصها .

المادة ٢١- تعتبر جميع الآثار التي يتم العثور عليها في أعمال التنقيب التي تقوم بها أية جهة من الجهات ملكاً للدولة ويجوز للوزير أن يمنح الجهة المرخصة بعض الآثار المنقولة التي عثرت

كل من الشاهد

عليها اذا كان لها ما يعادلها من الآثار المكتشفة وذلك ضمن الشروط والالتزامات التي يحددها الوزير .

المادة ٢٢ - للدائرة أن تقوم بغزو ما او بالاستئجار مع ايجتهمة علمية اخرى بأعمال التنقيب في أى بلد عربي أو أجنبي اذا وجد مجلس الوزراء بتتسيب من الوزير ان المعالجة تقتضي ذلك .

المادة ٢٣ - يمنع الاتجار بالآثار في المملكة ، وتعتبر جميع رخص الاتجار بالآثار ملغاة عند نفاذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - مع مراعاة ماورد في المادة (٢٣) من هذا القانون يحظر تصدير الآثار المنقولة الى الخارج باستثناء ما تقرر الدائرة بموافقة الوزير بيده والسماح بتصديره .

المادة ٢٥ - أ - للدائرة بموافقة الوزير أن تشتري بعض أو جميع الآثار الموجودة بحيازة مالكها على أن يتم تصدير ثمنها بالاتفاق مع الوزير وإذا لم يتم الاتفاق فيقدر الثمن من قبل خبيرين تعين الدائرة أحدهما ويعين الثاني من قبل مالك الآثار وإذا اختلف الخبيران يعينان خبيراً ثالثاً مرجحاً .

ب - اذا لم يتم الدائرة بشراء الآثار فيجوز لحائزها نقل ملكيتها الى الغير على أن يتم ذلك بموافقة الدائرة وتحت اشرافها .

المادة ٢٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحداً ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة مائتي دينار ،

أ - كل من قام بالتنقيب عن الآثار دون الحصول على رخصة بذلك بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب - كل من تعاطى الاتجار بالآثار .

المادة ٢٧ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنتين او بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائتي دينار كل من :

أ - لم يقدم للدائرة جدولاً بالآثار التي يملكها او في حيازته عند نفاذ أحكام هذا القانون أو لم يسلم سجلات الآثار التي في حوزته

ب - قام بتلف أو تخريب أو تشويه أية آثار بما في ذلك تغيير معالمها أو فصل أى جزء منها أو تحويلها أو الصاق الاعلانات عليها أو وضع اللافتات وأية أشياء أخرى فوقها .

ج - زور أى أثر أو عمد الى تزيفه .

د - قلد أى اثر أو تداول الآثار المغلقة دون ترخيص من الدائرة .

هـ - صنع قوالب أو نماذج للآثار واستعملها دون ترخيص من الدائرة .

هذا من الأصول

و - اكتشف أو عثر على أي أثر أو علم باكتشافه

أو العثر عليه ولم يبلغ عنه وفقا لأحكام هذا القانون .

ز - قدم أية بيانات أو معلومات كاذبة أو وثائق ومستندات غير صحيحة للحصول على أية رخصة أو تصريح بمقتضى أحكام هذا القانون .

ح - امتنع أو تخلف عن تسليم الآثار التي اكتشفها أو عثر عليها للدائرة سواء كان يحمل رخصة بالتنقيب أو لم يكن يحملها .

ط - صدر رأى أثر أو تصرف به خلافا لأحكام هذا القانون بما في ذلك إخفاؤه أو تهريبه .

المادة ٢٨ - بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين (٢٦) و (٢٧) من هذا القانون :

١ - تصادر أية آثار ارتكبت المخالفة من أجلها وتصبح ملكا للدائرة .

٢ - تزال أية منشآت أو أبنية أو أملاك أخرى أقيمت أو أحدثت أو زرعت خلافا لأحكام هذا القانون أو أي نظم صدر بمقتضاه وذلك على نفقة المخالف بما في ذلك تكاليف إصلاح أي ضرر لحق بالآثار .

ب - تقدر النفقات والتكاليف الواجب دفعها بمقتضى هذه المادة من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذا القانون ويكسبون تقديرها هيئة قانونية مقبولة لدى جميع الجهات .

المادة ٢٩ - لغايات تنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه يخول المدير ومساعدوه ورؤساء الأقسام ومفتشوا الآثار ومدبرو المتاحف في الدائرة صلاحيات موظفي الضابطة العدلية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به .

المادة ٣٠ - تمنح مكافأة مالية مناسبة لأي شخص :

أ - يساعد على مصادرة أي أثر من العثر عليه أو التداول به خلافا لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات .

ب - قدم معلومات أدت إلى اكتشاف أية مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٣١ - أ - تدفع المكافآت المنصوص عليها في هذا القانون على الوجه التالي :

١ - بقرار من المدير إذا لم تتجاوز مائتي دينار .

هذا من الأصول

من المدير اذا تجاوزت
مائة دينار ولم تزيد على مائتين
دينار .

(٢) بقرار من رئيس الوزراء بناء على
تنسيب من الوزير اذا زادت على
مائتي دينار .

ب - يتم تقدير المكافأة في جميع الحالات مسبقا
قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة
(١٧) من هذا القانون او من قبل
أية لجنة أخرى يقرر الوزير تشكيلها
لهذا الغرض .

المادة ٣٢ - لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ
أحكام هذا القانون بما في ذلك شروط
ورسم الترخيص ورسم الدخول إلى المتاحف
والمواقع الأثرية وترخيص أدلة المتاحف
وتشكيل المجالس والمجالس الاستشارية

المادة ٣٣ - يلغى قانون الآثار رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٨
كما يلغى أي قانون أو تشريع آخر إلى المسمى
الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون
على أن تبقى الأنظمة والتعليمات
والقرارات والجدول والإجراءات التي

مدرست أو اتخذت بمقتضى أي قانون أو تشريع
سابق سارية المفعول إلى أن يتم تعديلها أو إلغاؤها
أو استبدالها بمقتضى أحكام هذا القانون .

١٩٨٨/٣/٥

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الإجتماعية
وزير شؤون الأرض المحتلة	وزير الزراعة	طاهر المصري	رشيد عريقات
مروان دودين	مروان الحمود	وزير المالية	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	وزير الصحة	وزير التعليم العالي
وزير التخطيط	وزير العدل	وزير المياه والري	د. ناصر الدين الأسد
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشركه	المهندس احمد دخقان
وزير الشباب	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والنجارة والنفوين حمدي الطباع	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه		زهير العجاوني	د. محمد الحموري

هذا من الأصول

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٢١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاميان والنسواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر
بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون التعليم العالي

المادة (١) يحى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٨٨)
ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي
بالقانون الاطي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعم
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون الاطي على الوجه التالي :-

اولا :
بالغاء تعريف مؤسسة التعليم العالي الواردة فيها
والاستعاضة منه بالتعريف التالي :-

مؤسسة التعليم العالي : المؤسسة التي تتولى التعليم
العالي داخل المملكة بما في
ذلك الجامعات والمعاهد العالية
وكلية المجتمع والمعاهد .

ثانيا :
بإضافة التعريف التالي اليها قبل تعريف كلية المجتمع
الوارد فيها :-

المعاهد العالية :
كل معهد او كلية مدة الدراسة
ليهما اربع سنوات او ما يعادلها
ويمنحان الدرجة الجامعية الاولى
(البكالوريوس) وتملكهما
وتشرف عليهما وتديرهما جهة
حكومية او غير حكومية .

المادة (٣) تعدل المادة (٧) من القانون الاطي على الوجه التالي :-

اولا :
بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة منه بالنص التالي :-
١ - ينشأ مجلس يسمى (مجلس التعليم العالي) ويشكل
على النحو التالي :-

- ١- وزير التعليم العالي رئيسا
- ٢- وزير التربية والتعليم نائبا
- ٣- وزير التخطيط مفسرا
- ٤- وزير الثقافة والتراث القومي مفسرا
- ٥- رؤساء الجامعات الأردنية امثالا
- ٦- ممثل عن كليات المجتمع العامة مفسرا
- ٧- ممثل عن كليات المجتمع الخاصة مفسرا
- ٨- ستة اشخاص من ذوي الخبرة مفسرا

والاختصاص .

ثانيا :
بالغاء عبارة (في البنود (١٩٨٧) الواردة في الفقرة
(ب) منها والاستعاضة منها بالعبارة التالية في البنود
(١٩٧٦) .

١٩٨٨/٣/١٢

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	دوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	ظاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حازه	رياض الشكعه	المهندس احمد دحقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقرية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتوطين	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهير المجاوي	د. محمد العموري

هكذا من المجلد

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنسب
نصادق على القانون الاتي ونامر باسمه
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض
الزراعي لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم
(١٢) لسنة ١٩٦٣ المتار اليه بما يلي القانون الاصيلي
وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ
سنه في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٢) من القانون الاصيلي ويسعاض عنه
بالنص التالي :-

المادة ٢-

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون
المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على
غير ذلك :-

المؤسسة : مؤسسة الاقراض الزراعي المنشأة بمقتضى
هذا القانون .

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

الرئيس : رئيس المجلس

المدير العام : المدير العام للمؤسسة

المادة ٣- تعدل المادة (٨) من القانون الاصيلي على الوجه التالي :-

أولاً : بالغاء مطلع الفقرة (١) منها والاستعاضة
عنه بمايلي :-

١- يولف المجلس من وزير الزراعة
رئيساً وعضوية ثلاثة أعضاء حكوميين
 وخمسة أعضاء غير حكوميين ، وذلك
على الوجه التالي :-

ثانياً : بالغاء نص البند (أ) من الفقرة (١) منها
والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ- الأعضاء الحكوميون

١- المدير العام
٢- ممثل عن وزارة المالية
٣- ممثل عن وزارة التخطيط
يعين الأعضاء الحكوميون بقرار
من مجلس الوزراء بناءً على تنسيق الوزير
المختص على أن يكون كل منهم من الدرجة
الخاصة في الفئة الأولى على الأقل
واذا تغيب أى منهم فليتد بـ الوزير
المختص من يلوب عنه في اجتماعات
المجلس أثناء مدة غيابه .

ثالثاً : بالغاء نص الفقرة (٢) منها والاستعاضة
عنه بالنص التالي :-

٢- يعين الأعضاء غير الحكوميين في المجلس
وتقبل استقلالهم وتنتهى عضويتهم

هذا من اصل

منه وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب رئيس المجلس ، وفي حالة استقالة أي منهم أو انتهاء عضويته في المجلس يعين مجلس الوزراء من خلفه للعدة الباقية من عضويته بناءً على تنسيب رئيس المجلس .

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (١٤) من المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

الفقرة ١٤-

وضع الأسس والقواعد التي تتبعها المؤسسة في عمليات الاقتراض وتحصيل حقوقها ووضع الشروط التي تؤمن انفاق القروض في الأغراض الزراعية المنتجة واستثمارها في الأعمال الزراعية السليمة ، يتولى المدير العام تنفيذ عمليات الاقتراض المعتمدة وتحصيل مخصص المؤسسة وفقاً للأسس والقواعد المقررة .

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠-

أ- يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة بدعوة

من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه ، ويكون أي اجتماع يعقده قانونياً إذا حضره سبعة من أعضائه بمن فيهم الرئيس أو نائبه في حالة غيابه ، ويتخذ قراراته بأجماع أو أكثرية أصوات الحاضرين .

ب- يحدد المجلس بناءً على تنسيب المدير العام الإجراءات الخاصة باجتماعاته وسائر الشؤون الإدارية المتعلقة بأعماله .

ج- يتولى نائب المدير العام مهام أمين سر المجلس ، دون أن يكون له حق الاشتراك في مناقشاته أو التصويت على قراراته .

المادة ٦- تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي كما يلي :-

أولاً : بإلغاء الفقرة (١) منها وتعديل الفقرات الأخرى بحيث تصبح (١) و (٢) و (٣) بدلاً من (٢) و (٣) و (٤) .

ثانياً : تعدل الفقرة (٢) منها بشطب عبارة (يعتبر المدير العام الرئيس الأعلى للمؤسسة وجهازها التنفيذي) الواردة في مطلعها ، ويستعاض عنها بالعبارة التالية : (يعتبر المدير العام رئيساً للجهاز التنفيذي للمؤسسة) .

١٢ / ٣ / ١٩٨٨

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير الترفيه والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	ذوقان الهنداوي	زيد الزغاري
وزير شؤون الأرض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	ظاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والقوة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
د. هاني الخصاونة	د. هشام الخطيب	د. حنا عودة	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزة	رياض الشكعة	المهندس احمد بخقان
وزير الشباب	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايدة	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتموين	وزير السياحة	وزير الثقافة والفرات القومي
د. فايز الطراونة	حمدي الطباع	زهير المجاوي	د. محمد الحموري

هذا من المجلد

إضافة « ملاحق للتخصصات التي سيتقدم فيها الطلبة لأول مرة لامتحان الدبلوم لكليات المجتمع لعام ١٩٨٨ » إلى الملاحق المرفقة بالتعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٦

وتعديل لأوراق الامتحان لتخصصات هندسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

تضاف الملاحق التالية إلى الملاحق المرفقة بالتعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٦

« تعليمات امتحان الدبلوم لكليات المجتمع »

وزير التعليم العالي

كلية من الأهل

تعليمات امتحان الدبلوم لكليات المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٢)

البرنامج الدراسي : المهن الهندسية التتبع : الشبكات السلكية المحلية

رتبة الامتحان	المواد التعليمية والساعات المعتمدة لكل مادة		العلامة		رغم الامتحان بالساعات	ملاحق
	اسم المادة التعليمية	الساعات المعتمدة	العلامة النهائية المعقري	العلامة النهائية المعقري		
الثانية	٠١ رياضيات (٢،١)	٥				مشترك/ لجميع تخصصات هندسة الاتصالات السلكية واللاسلكية
	٠٢ سلامة وامن صناعي	١				
	٠٣ رسم هندسي (١)	٢				
	٠٤ لغة انجليزية فنية	٢				
	٠٥ كهرباء (اتصالات) (١)	٣				
	٠٦ الكترونيات (اتصالات) (١)	٢			٣ ساعات	
	٠٧ تكتيك رقمي (اتصالات) (١)	٢				
	٠٨ عيادي (اتصالات) اتصالات	٢				
	المجموع	١٨	٩٠	١٨٠		
الثالثة	٠١ كهرباء اتصالات (٢)	٣				٣ ساعات
	٠٢ الكترونيات (اتصالات) (٢)	٢				
	٠٣ تكتيك رقمي اتصالات (٢)	٢				
	٠٤ توصيل كوابل (٢،١)	٦				
	٠٥ تركيبات هوائيه (٢،١)	٤				
	٠٦ تركيبات ارضية	٢				
	المجموع	١٩	٩٥	١٩٠		
الرابعة	٠١ تخطيط شبكات	٣				٣ ساعات
	٠٢ تحديد اعطال وضغط كوابل (١)	٢				
	٠٣ تحديد اعطال وضغط كوابل (٢)	٣				
	٠٤ مراقبة اعمال	١				
	٠٥ الشبكة الداخلية	٣				
	٠٦ جهاز الهاتف وميانه	٢				
	٠٧ صيانة مقاسم يدوية	٣				
	٠٨ لوحة فحص الخطوط	٢				
	المجموع	١٩	٩٥	١٩٠		
الخامسة	الامتحان العملي		١٠٥	١٧٥		

تعليمات امتحان الدبلوم لكتبات المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٣)

البرنامج الدراسي : المهن الهندسية

التخصص : الاتصالات الفضائية .

ورقة الامتحان	اسم المادة التعليمية	الساعات المعتمدة لكل مادة		العلامة	زمن الامتحان بالساعات	ملاحظة
		الساعات المعتمدة	النهاية المفرد	النهاية المعقدي		
الثالثة	٠١ كهرباء / اتصالات (٢) ٠٢ الكترونيات / اتصالات (٢) ٠٣ تكنيك رقمي / اتصالات (٢) ٠٤ مبادئ اتصالات قياسية وتواصل ٠٥ أنظمة اتصالات فضائية . ٠٦ مكونات وأنظمة فرعية للمحطة الأرضية (٢،١) المجموع	٣ ٢ ٢ ٣ ٢ ٦ ١٨			٣ ساعات	
الرابعة	٠١ تجهيزات وقياسات . ٠٢ اتصالات فضائية رقمية . ٠٣ أجهزة وأنظمة فرعية للانتقالات (٣،٢،١) ٠٤ تشغيل محطات انتقالات الأرضية ٠٥ نظام القمر الصناعي العربي (عربسات) المجموع	٣ ٣ ٩ ٢ ٣ ٢٠			٣ ساعات	
الخامسة	الامتحان العملي					

تعليمات امتحان الدبلوم لكتبات المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٤)

البرنامج الدراسي : المهن الهندسية

التخصص : المقاسم الالكترونية الرقمية III

ورقة الامتحان	اسم المادة التعليمية	الساعات المعتمدة لكل مادة		العلامة	زمن الامتحان بالساعات	ملاحظة
		الساعات المعتمدة	النهاية المفرد	النهاية المعقدي		
الرابعة	٠١ مبادئ المقاسم الرقمية II ٠٢ المقسم الرقمي (٤،١) III ٠٣ المقسم الرقمي (٢،٢) II ٠٤ مبادئ صيانة وتشغيل المقاسم الرقمية II ٠٥ تشغيل المقاسم الرقمية II ٠٦ صيانة المقاسم الرقمية III المجموع	٣ ٤ ٦ ٢ ٣ ٣ ٢١			٣ ساعات	
الخامسة	الامتحان العملي					

مكتبة من الشاهل

تعليمات امتحان القبول لكلية المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٢)

البرامج الدراسية : المهن الهندسية : التخصص : المقاسم الالكترونية الرقمية I

ورقة الامتحان	اسم المادة التعليمية	ساعات المعتمدة	العلامات		زمن الامتحان بالساعات	ملاحظات
			النهائية	المعقري		
الثالثة	٠١ كهرباء اتصالات (٢)	٣			٣ ساعات	مشتركة مع تخصص المقاسم الالكترونية II
	٠٢ الكترونيات اتصالات (٢)	٢				
	٠٣ تكتيك رقمي اتصالات (٢)	٢				
	٠٤ تكتيك رقمي اتصالات (٢)	٢				
	٠٥ الشبكة الرقمية المتكاملة	٢				
	٠٦ معالجة المعطيات	٢			١٧٠	
	٠٧ ميكروبرسور	٢				
	٠٨ مبادئ المقاسم	٢				
	المجموع	١٧	٨٥	١٧٠		
الرابعة	٠١ مبادئ المقاسم الرقمية I	٣			٣ ساعات	
	٠٢ المقسم الرقمي (٤، ١) I	٤				
	٠٣ المقسم الرقمي (٣، ٢) I	٦				
	٠٤ مبادئ صيانة وتشغيل المقاسم الرقمية I	٢				
	٠٥ تشغيل المقاسم الرقمية I	٣				
	٠٦ صيانة المقاسم الرقمية I	٣			٢١٠	
	المجموع	٢١	١٠٥	٢١٠		
الخامسة	الامتحان العملي		١٧٥	١٠٥		

تعليمات امتحان القبول لكلية المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٢)

البرامج الدراسية : المهن الهندسية : التخصص : المقاسم الالكترونية القياسية

ورقة الامتحان	اسم المادة التعليمية	ساعات المعتمدة	العلامات		زمن الامتحان بالساعات	ملاحظات
			النهائية	المعقري		
الثالثة	٠١ كهرباء اتصالات / ٢	٣			٣ ساعات	
	٠٢ الكترونيات اتصالات / ٢	٢				
	٠٣ تكتيك رقمي اتصالات / ٢	٢				
	٠٤ اجهزة التحكم الوسيطه	٢				
	٠٥ اجهزة التوصيل والاتصال والاشارات (٣، ١)	٤				
	٠٦ ميكروبرسور	٢			١٩٠	
	٠٧ معالجة المعطيات	٢				
	٠٨ مبادئ المقاسم	٢				
	المجموع	١٩	٩٥	١٩٠		
الرابعة	٠١ الاعمال الادارية	٢			٣ ساعات	
	٠٢ اجهزة التحليل المركزي	٢				
	٠٣ مدخل الى المقسم الالكتروني	٢				
	٠٤ الصيانة التصليحية	٢				
	٠٥ الصيانة الوقائية وتقارير الصيانه	٢				
	٠٦ مبادئ برامجات (مقسم فيتكنس - ٠٠، ١) (٢، ١)	٤			١٨٠	
	٠٧ مقدمة عن التشغيل والصيانه	٢				
	٠٨ وحدة القرنة	٢				
	المجموع	١٨	٩٠	١٨٠		
الخامسة	الامتحان العملي		١٠٤	١٧٣		

كلية من الشاهل

تعليمات امتحان الدبلوم لكتليات المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٢)

البرنامج الدراسي : المهن الهندسية : التخصص : اتصالات محملة قياسية (تشابيهية).

ورقة الامتحان	المواد التعليمية والساعات المعتمدة لكل مادة		العلامات		وزن الامتحان بالساعات	ملاحظات
	اسم المادة التعليمية	الساعات المعتمدة	النهائية	المقرى		
الثالثة	١. كهرباء اتصالات / ٢ ٢. الكترونيات اتصالات / ٢ ٣. تكنيك رقمي اتصالات / ٢ ٤. مبادئ ترانس (٢٤١) ٥. خطوط ترانس ٦. تقنيات ملتبلكس ٧. مكونات ترانس ٨. موجات ميكروية وهوائيات المجموع	٣ ٢ ٢ ٤ ٢ ٢ ٢ ٢	١٩٠	٩٥	١٩	٣ ساعات
الرابعة	١. تقنية قياسات ٢. وحدة قدرة وتغذية لانتظمة الميكرويف ٣. مكونات انتظمة ميكرويف ٤. انتظمة ملتبلكس (٢٤١) ٥. انتظمة ميكرويف (٢٤١) المجموع	٣ ٣ ٣ ٤ ٦	١٩٠	٩٥	١٩	٣ ساعات
الخامسة	الامتحان العملي		١٧٥	١٠٥		

تعليمات امتحان الدبلوم لكتليات المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٣)

البرنامج الدراسي : المهن الهندسية : التخصص : الاتصالات المحملة الرقمية

ورقة الامتحان	المواد التعليمية والساعات المعتمدة لكل مادة		العلامات		وزن الامتحان بالساعات	ملاحظات
	اسم المادة التعليمية	الساعات المعتمدة	النهائية	المقرى		
الثالثة	١. كهرباء اتصالات (٢) ٢. الكترونيات اتصالات (٢) ٣. تكنيك رقمي اتصالات (٢) ٤. مبادئ ترانس (٢٤١) ٥. مبادئ ميكرويف عامة ٦. الشبكة الرقمية المتكاملة ٧. تكنيك التشفيد الرقمي (ملتبلكس) ٨. تكنيك رقمي اتصالات (٣) المجموع	٣ ٢ ٢ ٤ ٢ ٢ ٢ ٢	١٩٠	٩٥	١٩	٣ ساعات
الرابعة	١. تكنيك اطار التعديل النبضي المرمز ٢. منفذات التشكيل الاول الى الثالث (٢٤١) ٣. منفذات التشكيل الثالث الى الرابع ٤. المعدلات الرقمية المختلطة ٥. نظام الميكرويف الرقمي (٨ جيجا هيرتز) ٦. نظام الميكرويف الرقمي (١٥ جيجا هيرتز) المجموع	٣ ٤ ٣ ٢ ٣ ٣	١٨٠	٩٠	١٨	٣ ساعات
الخامسة	الامتحان العملي		١٧٣	١٠٤		

كل من الشغل

تعليمات امتحان الدبلوم لكتليات المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٢)

البرنامج الدراسي : المهن الهندسية التلمس : الاتصالات الجوية

ورقة الامتحان	المواد التعليمية والساعات المعتمدة لكل مادة	العلامة		زمن الامتحان بالساعات	ملاحظات
		الساعات المعتمدة	النهاية المفترى	النهاية المفترى	
الثالثة	٠١ أجهزة قياس اتصالات (١) ٠٢ أجهزة قياس اتصالات (٢) ٠٣ تكنولوجيا الكهرباء (١) ٠٤ تكنولوجيا الكهرباء (٢) ٠٥ أساسيات الالكترونيات (١) المجموع	٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٢٠	١٠٠	٢٠٠	٣ ساعات
الرابعة	٠١ أساسيات الالكترونيات (٢) ٠٢ الالكترونيات التطبيقية (١) ٠٣ الالكترونيات التطبيقية (٢) ٠٤ التكنيك الرقمي (٢) ٠٥ الكوابل، الهوائيات وانتشار الموجات المجموع	٤ ٤ ٤ ٣ ٤ ١٩	٩٥	١٩٠	٣ ساعات
الخامسة	الامتحان العملي			١٨٥	

تعليمات امتحان الدبلوم لكتليات المجتمع لعام ١٩٨٦

ملحق رقم (١٣)

البرنامج الدراسي : المهن التجارية التلمس : تدقيق الحسابات

ورقة الامتحان	المواد التعليمية والساعات المعتمدة لكل مادة	العلامة		زمن الامتحان بالساعات	ملاحظات
		الساعات المعتمدة	النهاية المفترى	النهاية المفترى	
الثالثة	٠١ ادارة مالية ٠٢ الطرق المحاسبية والدفاتر المساعدة ٠٣ محاسبة منشآت اقسام ٠٤ محاسبة بنوك (٢،١) ٠٥ محاسبة شركات اشخاص (٢،١) ٠٦ محاسبة شركات الاموال المجموع	٢ ٢ ٢ ٤ ٦ ٣ ١٩	٩٥	١٩٠	٣ ساعات
الرابعة	٠١ رياضة مالية (٢،١) ٠٢ تدقيق ومراجعة الحسابات (٢،١) ٠٣ تطبيقات في تدقيق الحسابات ٠٤ مبادئ محاسبة التكاليف ٠٤ محاسبة تكاليف الاوامر والمراحل الانتاجية ٠٦ تحليل ومناقشة الميزانيات المجموع	٤ ٤ ٢ ٢ ٢ ٣ ١٧	٨٥	١٧٠	٣ ساعات
الخامسة	الامتحان العملي			١٧٥	

هكذا من المأهول